

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريا عن
مركز جيل البحث العلمي



ISSN 2311-3650

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche - www.jilrc.com - human@journals.jilrc.com



العام الثامن – العدد 43 ديسمبر 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أ.د. سرور طالبی
المؤسسة والمشرفة العامة



ISSN 2311-3650

رئيس اللجنة العلمية :
د. ياسر عبد الحميد الاقتيحات
(كلية الحقوق، جامعة قطر)

عضو أسرة التحرير الشرفي
المرحوم د. لطيف الطائي (العراق)
وفاء وعرفاناً لجهوده المخلصة.

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتي تلتزم بالموضوعية والمنهجية وتتوافر فيها الاصاله العلمية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد. تهدف هذه المجلة إلى الترتيبه على مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بمنظور إسلامي، لكي تتمتع الأجيال الصاعدة بحياة أفضل تسودها العدالة والمساواة والاحترام المتبادل للحقوق والواجبات.

اللجنة العلمية لهذا العدد:

- د. توفيق عطاءالله (جامعة عباس لغرورخنشلة ، الجزائر)
د. سامية زقوارن (كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01)
د. شريف أحمد بعلوشة (وكيل النائب العام في غزة، فلسطين)
د. لوني نصيرة (جامعة اكلي محند اولحاج بالبويرة، الجزائر)

أعضاء هيئة التحرير:

- أ.د. أحمد لعروسي ، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، الجزائر.
أ.د. ماهر خضير، رابطة الجامعات الإسلامية ، فلسطين.
د. أحمد محمد أحمد الزين، جامعة ظفار- سلطنة عمان.
د. بن بلقاسم أحمد ، جامعة سطيف 2 ، الجزائر.
د. حورية سويقي، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر.
د. سامية يتوجي، جامعة محمد خيضر- بسكرة. الجزائر.
د. علاء مطر، عميد كلية الحقوق جامعة الإسراء بغزة، فلسطين.
د. فتيحة سعدي ، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، الجزائر.
د. فريدة بن عمروش، جامعة الجزائر 1، الجزائر.
د.د. محمد الشيخ باسي ، كلية الحقوق بجامعة انواكشوط العصرية.
د. نجيب عوينات، كلية القانون والدراسات القضائية جامعة جدة.

شروط النشر

- تقبل المجلة الأبحاث والمقالات الأصيلة والعلمية كما تنشر ملخصات عن بحوث الماجستير والدكتوراه، التي تعالج مواضيع حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني أو المداخلات العلمية المرسله تعقيباً على بحث علمي نشر في أحد أعدادها، وفق الشروط التالية:
- أن تكون جديدة ولم تنشر من قبل، ويتحمل الباحث كامل المسؤولية في حال اكتشاف بأن مساهمته منشورة أو معروضة للنشر على مجلة أخرى أو مؤتمر.
 - أن تكون قد التزمت بمنهجية البحث العلمي وخطواته المعمول بها عالمياً، وبسلامة اللغة ودقة التوثيق.
 - أن تكون بإحدى اللغات التالية: العربية ، الفرنسية والإنجليزية.
 - كتابة العنوان باللغة العربية والانجليزية.
 - كتابة اسم الباحث ودرجته العلميّة، والجامعة التي ينتمي إليها باللغة العربية والانجليزية.
 - كتابة الملخّص في حدود 150 كلمة وبحجم خط 12 باللغة العربية والانجليزية.
 - كتابة الكلمات المفتاحية بعد الملخص باللغة العربية والانجليزية.
 - أن تكون مكتوبة بخط Traditional Arabic حجم 14 بالنسبة للمقالات باللغة العربية بالنسبة للمتن، و11 بالنسبة للهوامش، وبخط Times new Roman بحجم 12 للمقالات باللغة الأجنبية بالنسبة للمتن وبحجم 10 بالنسبة للهوامش.
 - أن تكتب الحواشي بشكل نظامي حسب شروط برنامج Microsoft Word أسفل كل صفحة حيث يرمز لها بأرقام بالشكل 1.
 - يرفق الباحث بمساهمته سيرته الذاتية ومرتبته العلمية وبيده الإلكتروني.
 - تخضع الأبحاث والمقالات للتحكيم العلمي قبل نشرها.
 - يرفق الباحث الذي يريد نشر ملخص بحثه للماجستير أو الدكتوراه إفادة بالمناقشة.
 - تحتفظ المجلة بحقها في نشر أو عدم نشر الأبحاث والمقالات المرسله إليها دون تقديم تبريرات لذلك.

الفهرس

الصفحة	
9	• الافتتاحية
11	• الحق في التراث الثقافي بين إشكالية الاعتراف والحماية، نعيمة بوعقبة (جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف، الجزائر)
29	• الحماية القانونية للحق في الصحة من خلال الالتزامات الدولية والإقليمية، وحشي جميلة (جامعة باجي مختار-عناية، الجزائر)
49	• الحق في الصحة، الحق في مستوى معيشي لائق والحق في الضمان الاجتماعي، قماس مسعودة (جامعة الجزائر 01)
61	• Le droit à la santé, un droit humain fondamental, Naila Ayata (Université Alger 01)
87	• Contraintes et opportunités à la participation économique des femmes, Nadia Ait-Zaï (Université D'Alger 01)

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعتبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي ادارة المركز

الافتتاحية

تميز العدد الثالث والأربعون من مجلة جيل حقوق الإنسان بنشر مجموعة من المقالات النوعية تناولت الحماية الدولية والوطنية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد.

ومن بين هذه الحقوق الحق في التراث الثقافي والذي للأسف لا يزال إلى يومنا هذا غير واضح المعالم ولا آليات الحماية.

كما تضمن هذا العدد ثلاثة مقالات سلطت الضوء على بعض الحقوق الاجتماعية، وعلى رأسها الحق في الصحة، الحق في مستوى معيشي لائق وكذلك الحق في الضمان الاجتماعي.

هذا وتناول المقال الأخير الصعوبات التي تواجه المشاركة الاقتصادية للمرأة خاصة بوجود فجوة كبيرة بين القانون والممارسة الفعلية.

والجدير بالذكر أن هذه المقالات تم اختيارها من مجموعة الأوراق المشاركة في الملتقى الوطني المحكم الذي نظّمته كلية الحقوق في جامعة الجزائر 01 بتاريخ 4 يوليو من هذه السنة، والذي جاء تحت عنوان: "حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية".

وعليه لا يفوتني في الأخير أن أوجه شكري لإدارة كلية الحقوق في جامعة الجزائر 01 على اختيارهم مجلة جيل حقوق الإنسان لنشر مداخلات هذا الملتقى الوطني.

والله الموفق في الأول والآخر

أ.د. سرورطالبي / المؤسسة والمشرفة العامة

الحق في التراث الثقافي بين إشكالية الاعتراف والحماية

Le droit au patrimoine culturel entre la reconnaissance et la problématique de protection

د.نعيمة بوعقبة Dr Bouakba Naima (جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف، الجزائر)

Résumé :

L'adoption de L'UNESCO de la convention pour la préservation du patrimoine culturel a extrêmement contribué à la création des interrelations entre les droits de l'homme et le patrimoine culturel. Par conséquence, les organisations des droits de l'homme, notamment le Conseil de sécurité, ont déclaré que le droit au patrimoine culturel est un droit de l'homme.

Le droit au patrimoine culturel a été défini par ces organisations comme un droit pour accéder au patrimoine culturel et que ce dernier fait partie de la vie culturelle de l'homme, ce qui est inscrit dans la plupart des conventions internationaux relatifs aux droits de l'homme. En ce qui concerne les engagements relatifs à ce droit, ces organisations l'ont considéré l'un des droits de l'homme sans le rendre obligatoire.

En conséquence, cette ambiguïté a conduit à l'incompréhension du contenu du droit au patrimoine culturel en tant qu'un droit de l'homme indépendant ou bien une partie du droit de participer à la vie culturelle de l'homme.

D'autre part cela a conduit au manque de clarté des engagements imposés par ce droit aux pays, donc manque de clarté du mécanisme de protection de ce droit.

الملخص:

ساهم اعتماد منظمة اليونسكو اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي بشكل كبير في بلورة وإقرار علاقة الترابط بين حقوق الإنسان والتراث الثقافي، كما نتج عنه اعلان هيئات حقوق الانسان لا سيما مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة الحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان.

لقد فسرت هذه الهيئات الحق في التراث الثقافي، بأنه يعني الحق في الوصول إلى التراث الثقافي كما اعتبرته جزء من الحق في المشاركة في الحياة الثقافية المكرس في غالبية المواثيق الدولية لحقوق الانسان، أما عن الالتزامات التي يفرضها هذا الحق فقد اكتفت هذه الهيئات بإقراره كحق من حقوق الانسان دون أن تجعل منه حق ذا طبيعة ملزمة يفرض التزامات على الدول.

وعليه فقد أدى هذا الغموض إلى عدم وضوح الرؤية بخصوص إرساء ومضمون الحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان، وفيما إذا كان هذا الحق يعتبر حق قائم بذاته، أم هو جزء من الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، ومن جهة ثالثة أدى إلى عدم وضوح الالتزامات التي يفرضها هذا الحق على عاتق الدول، وبالتالي عدم الوضوح في آلية حماية هذا الحق.

مقدمة:

يمثل التراث الثقافي بجوانبه المادية واللامادية عنصرا أساسيا في تحديد الهوية الثقافية للشعوب، قيمة بارزة للبشرية جمعاء، لذلك سعى المجتمع الدولي ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى وضع الآليات اللازمة والكفيلة بحماية هذا التراث لا سيما في حالات النزاعات المسلحة.

وقد أسند لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والتعليم (اليونسكو) كوكالة متخصصة مهمة الاعتراف بالتراث الثقافي وحمايته وصيانته، وقد انصبت جهود اليونسكو في بداياتها الأولى على حماية التراث الثقافي كعنصر مكون للماضي، وبالتالي لم يكن البعد الاجتماعي للتراث الثقافي يكتسي أهمية في عمل المنظمة ولهذا لم يظهر ضمن جهود المنظمة ومنذ عقود من الزمن أي اعتبار لعلاقة التراث الثقافي بحقوق الإنسان.

مع اعتماد منظمة اليونسكو سنة 2003 اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي بدأ هذا المنظور للتراث الثقافي يتغير عندما أقرت هذه الاتفاقية بوجود ترابط بين التراث الثقافي وحقوق الانسان.

لقد ساهم هذا الإقرار بشكل كبير في الفهم الأفضل لأبعاد حقوق الإنسان في التراث الثقافي بالنظر لكونه عنصر لا غنى عنه في الهوية الفردية والجماعية للشعوب والمجتمعات.

أدى هذا الإقرار المهم بعلاقة الترابط بين حقوق الانسان والتراث الثقافي، إلى اعلان هيئات حقوق الانسان واعتماد اتفاقيات تركز الحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان.

هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى الاعتراف الدولي بحقيقة وجود الحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان من جهة؟ وما مضمون هذا الحق؟ وهل تتقرر له حماية كذلك المقررة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أم لا؟

سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال البحث في مدى الاعتراف الدولي بالحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان في (المبحث الأول)، ثم بيان مدى تأثير غياب الاعتراف الدولي بالحق في التراث الثقافي على خضوعه لنظام الحماية المقرر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا سيما نظام التقارير والشكاوى في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مدى الاعتراف الدولي بالحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان

ان اعتبار الحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان يستلزم تأكيد مدى اقراره أو تكريسه ضمن المواثيق الدولية ذات الصلة بالتراث الثقافي لا سيما الصكوك الدولية لحقوق الانسان، سيتطرق المطلب الأول: الى مسألة غياب التكريس الدولي للحق في التراث الثقافي اما المطلب الثاني سيتطرق الى تكريس الحق في التراث الثقافي.

المطلب الأول: غياب التكريس الدولي للحق في التراث الثقافي

يكتسي التراث الثقافي بجوانبه المختلفة المادية واللامادية¹ أهمية بالغة للشعوب، غير أن هذه الأهمية لا تتجسد ضمن قواعد القانون الدولي، سواء في إطار الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، أو الصكوك الدولية ذات الصلة بحماية وصون التراث الثقافي.

الفرع الأول: غياب الإشارة إلى الحق في التراث الثقافي في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

يعترف القانون الدولي لحقوق الإنسان بالحقوق الثقافية باعتبارها حقاً مكرساً ضمن العديد من الصكوك العالمية والإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 27 التي جاء فيها: لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه]، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 15 منه: تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد:

- أن يشارك في الحياة الثقافية

- أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته

- أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي صنعه.]

ويظهر الاعتراف بهذا الحق كذلك ضمن أحكام اتفاقية القضاء على التمييز العنصري المادة 5 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (المادة 13)، اتفاقية حقوق الطفل المادة 31 اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم (المادة 43)، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المادة 22).

¹ عرف مفهوم التراث الثقافي منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن صون التراث الثقافي سنة 2003، اتساع، حيث لم يعد التراث الثقافي يقتصر فقط على التراث المادي، الذي يضم الآثار العقارية والمنقولة المتبقية من الحضارات القديمة، بل وأيضا التراث اللامادي الذي يشمل اللغات واللهجات والعادات والتقاليد والطقوس والمعتقدات والممارسات الشعبية والاحتفالات والأعياد الشعبية والدينية والمهن والحرف و الألعاب والألغاز والأمثال والحكايات الشعبية والغناء والموسيقى، والرقص الشعبي ينظر في هذا الصدد: ندى زهير سعيد الفيل، التراث الثقافي غير المادي من الوجهة القانونية-دراسة مقارنة في ضوء اتفاقية اليونسكو 2003 بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس: 9-10 مايو 2018، ص 551.

كما يتجلى في الاعتراف بحقوق الأقليات في التمتع بثقافتهم الخاصة، وفي الاحتفاظ بتراثها الثقافي وحمايته وتطويره؛ المكرس ضمن أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 27) والميثاق العربي لحقوق الإنسان (المادة 25).

يلاحظ مما ذكر أعلاه بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان ضمن هذه الصكوك العالمية والإقليمية لم يتضمن أية إشارة إلى مفهوم التراث الثقافي، بل يعترف بالحقوق الثقافية، غير أن تفسير الحقوق الثقافية كما ورد ضمن التعليق العام رقم 21 لعام 2009 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعنون بحق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية الفقرة 1 (أ) المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعرف الحقوق الثقافية انطلاقاً من الحق في التراث الثقافي حيث جاء ضمن تعليق اللجنة المعنية بأن: [الحقوق الثقافية التي تمثل التراث الثقافي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان وهي مثل الحقوق الأخرى عالمية وغير قابلة للتجزئة].¹

الفرع الثاني: غياب الإشارة إلى الحق في التراث الثقافي في المواثيق الدولية ذات الصلة بحماية التراث الثقافي

شكل التراث الثقافي محور اهتمام المجتمع الدولي على نحو متزايد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من تدمير هذا التراث، ولأجل ذلك سعى المجتمع الدولي إلى اعتماد وتبني العديد من الصكوك الدولية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، لحماية هذا التراث عن طريق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) سواء أثناء النزاعات المسلحة، أو في الظروف العادية، ولعل من أهم هذه الاتفاقيات التي اقرها المجتمع الدولي في هذا الصدد نجد:

- اتفاقية لاهاي لحماية الملكية الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام 1954

¹ ينظر الفقرة الأولى من التعليق العام رقم 21/2009: حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية الفقرة 1 (أ) من المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المؤرخ في 21 ديسمبر 2009، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة 34.

- اتفاقية الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية لسنة 1970.
- اتفاقية حماية التراث الطبيعي العالمي لعام 1972 كأول صك دولي يؤكد على وجود ترابط بين التراث الثقافي وحقوق الانسان.¹
- اتفاقية حماية التراث الطبيعي العالمي لعام 1972.
- اعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام 2001
- اتفاقية الأمم المتحدة لصون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003
- الإعلان المتعلق بالتدمير المتعمد للتراث الثقافي لسنة 2003
- اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005
- ميثاق إعادة الميلاد الثقافي الافريقي لسنة 2006
- الإعلان المتعلق بالتراث الثقافي للأمم جنوب شرق آسيا لسنة 2000
- اعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة

ولو حاولنا استقراء ما جاءت به هذه الاتفاقيات بخصوص طبيعة التراث الثقافي، يمكننا القول في هذا الصدد:

1/ أن جميع هاته الاتفاقيات لم تتضمن أية إشارة لاعتبار التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان بل باعتباره منتج مهم وركيزة أساسية في بناء الهويات الثقافية والحفاظ عليها، ووسيلة للحوار بين الجماعات.²

¹ اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المعتمدة في 17 أكتوبر 1972، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس من 17 إلى 21 أكتوبر 1972، الدورة 17.

² ينظر ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، المعتمدة في 17 أكتوبر 2003، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس من 29 سبتمبر إلى 17 أكتوبر 2003، الدورة 32.

2/ أن اعتماد هذه الاتفاقيات جاء بالدرجة الأولى لحماية التراث الثقافي المادي واللامادي وفي هذا الخصوص تؤكد على سبيل التدليل اتفاقية لاهاي لحماية الملكية الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام 1954 ضمن ديباجتها بأنه: [ولاعتبارها أن في المحافظة على التراث الثقافي فائدة عظيمة لجميع شعوب العالم وأنه ينبغي أن يكفل لهذا التراث حماية دولية]، كذلك تضيف الاتفاقية ضمن بنودها بأن: [حماية هذه الممتلكات الثقافية تشمل بموجب هذه الاتفاقية وقاية هذه الممتلكات واحترامها].

كما ورد تأكيد هذه الغاية ضمن أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لصون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003، على أن من أهداف هذه الاتفاقية: [صون التراث الثقافي غير المادي، واحترام التراث الثقافي غير المادي للجماعات والمجموعات المعنية وللأفراد المعنيين]¹.

3/ أن إشارة هذه الاتفاقيات للتراث الثقافي خاصة ومنذ اتفاقية 2003 ارتكز على فكرة العلاقة القائمة بين التراث الثقافية وبين حقوق الإنسان المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهذا ما يمكن استخلاصه بوضوح من أحكام الإعلان المتعلق بالتدمير المتعمد للتراث الثقافي لسنة 2003 الذي جاء فيه بأن: [التراث الثقافي مكون مهم من مكونات الهوية الثقافية للمجتمعات المحلية والمجموعات والأفراد والتماسك الاجتماعي وأن تدميره المقصود قد تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للكرامة البشرية ولحقوق الإنسان]²، وكذلك في ديباجة اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005.³

المطلب الثاني: نحو تكريس الحق في التراث الثقافي

على الرغم من أن التراث الثقافي لم يجد له تكريس واعتراف كحق من حقوق الإنسان لا سيما ضمن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان أو المواثيق الدولية ذات الصلة بحماية التراث الثقافي المعتمدة خاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والتعليم (اليونسكو)، مع ذلك ساهمت هذه الأخيرة خاصة في

¹ ينظر المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن صون التراث الثقافي غير المادي 2003، المرجع السابق.

² ينظر ديباجة اعلان اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي، المعتمد في 17 أكتوبر 2003، منظمة الأمم للتربية والعلم والثقافة،

الدورة 32، متاح على الرابط التالي: https://international-review.icrc.org/sites/default/files/irrc_854_unesco_eng.pdf

³ المادة 2 من اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، المعتمدة في 20 أكتوبر 2005، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدورة 33، المنعقدة ما بين 3 إلى 21 أكتوبر 2005.

سياق إقرارها بوجود صلة وترابط بين التراث الثقافي وحقوق الانسان، في بلورة الحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان، يشمل في مضمونه الحق في الوصول الى التراث الثقافي.

الفرع الأول: محاولات تكريس الحق في التراث الثقافي عن طريق الاعتراف بالحق في الوصول إلى التراث الثقافي

تجسدت الخطوة الأولى نحو إقرار الحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان في جهود الدول الأوروبية، التي أثمرت اعتماد اتفاقية مجلس أوروبا الاطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع لعام 2005 (اتفاقية فارو)، وهي أول اتفاقية على المستوى الدولي تكرر صراحة الحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان¹، حيث تنص المادة 4 من الاتفاقية صراحة على أن: "لكل فرد بمفرده أو جماعيا الحق في الاستفادة من التراث الثقافي والمساهمة في اثراءه".

تظهر كذلك الجهود الدولية في إقرار الحق في التراث الثقافي ضمن قرارات وأحكام عدد من هيئات ومحاكم حقوق الانسان، ولعل أهم هذه القرارات ما صدر عن مجلس حقوق الانسان تحديدا ضمن قراره رقم 20/33 المؤرخ في 6 أكتوبر 2016 والمعنون بالحقوق الثقافية وحماية التراث الثقافي أكد في البند 1 منه على أن: [يدعو جميع الدول الى احترام وتعزيز وحماية حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية بما في ذلك القدرة على الوصول إلى التراث الثقافي والتمتع به].

كما جاء تأكيد هذا الاعتراف من قبل مجلس حقوق الانسان ضمن بنود القرار رقم 17/37 المعنون كذلك بالحقوق الثقافية وحماية التراث الثقافي، وبنفس النقل الحرفي لنص المادة الأولى من القرار 20/33

¹الاتفاقية الاطارية لمجلس أوروبا بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع، القرار رقم 199/2005 المعتمدة في 27 أكتوبر 2005، دخلت حيز النفاذ في 1 جوان 2011، متاحة على الرابط التالي: <https://rm.coe.int>

المشار اليه أعلاه، التي تنص على أن مجلس حقوق الانسان: [يدعو جميع الدول إلى احترام وتعزيز وحماية حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية بما في ذلك القدرة على الوصول إلى التراث الثقافي والتمتع به].¹ لا شك أن هذه الأحكام وعلى قلتها لكنها توفر أسسا قانونية باتجاه نحو القبول والاعتراف بالحق في التراث الثقافي.

مع هذا يعاب على ما تقدم من قرارات وحتى اتفاقية مجلس أوروبا الاطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع لعام 2005 أنها لا تجعل من الحق في التراث الثقافي حق ذا طبيعة ملزمة يقتضي النفاذ ويفرض التزامات على الدول، بسبب عدم ارساءه كحق على الصعيد العالمي بشكل رسمي وواضح.

الفرع الثاني: مضمون الحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان

تعتبر اتفاقية مجلس أوروبا الاطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع لعام 2005 الصك الدولي الوحيد في هذا الصدد الذي تناول مضمون الحق في التراث الثقافي، وتوضح هذه الاتفاقية الحق في التراث الثقافي على أنه حق يشمل في معناه الحق في الوصول إلى التراث الثقافي والتمتع به وذلك من خلال: [القدرة على الانخراط في التراث والمساعدة في إثراءه أو الإضافة اليه وكذلك الاستفادة من الأنشطة المرتبطة به].² كما تحدد ذات الاتفاقية نطاق ممارسة الحق في التراث الثقافي الذي لا يقتصر على ممارسة الفرد بمفرده لهذا التراث بل وأيضا ممارسته في جماعيا في إطار جماعة عرقية، اثنية، دينية، لغوية. الحق في الاستفادة من التراث الثقافي والمساهمة في اثراءه.

¹ ينظر ديباجة قرار مجلس حقوق الانسان، رقم 17/37 المؤرخ في 9 أبريل 2018، الدورة 37، المعقودة من 26 فيفري إلى 23 مارس 2018، البند 3 من جدول الأعمال 2016، A/HRC/37/17.
² ينظر المادة 4 من اتفاقية مجلس أوروبا الاطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع لعام 2005، المرجع السابق.

من جهة أخرى وحسب اتفاقية الفارو دائما يتضمن الحق في التراث الثقافي مسؤولية إما بشكل بمفرده أو جماعيا عن احترام التراث الثقافي للآخرين باعتباره ويقدر ما هو تراثهم الخاص فهو تراث مشترك لجميع أوروبا.¹

هذا ولا تعترف اتفاقية الفارو بالحق في التراث الثقافي كحق مطلق بل يخضع كغيره من العديد من الحقوق لقيود تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لحماية المصلحة العامة وحقوق الآخرين وحياتهم.² ما يلاحظ كذلك بخصوص اتفاقية مجلس أوروبا الاطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع، أنها ورغم إقرارها الصريح بوجود الحق في التراث الثقافي، لكنها كذلك على أن هذا الحق يعتبر جزء لا يتجزأ من الحق في المشاركة في الحياة الثقافية المكرس والمعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، حيث جاء ضمن ديباجة اتفاقية الفارو على أن الدول الأطراف: [إذ تقر بأن لكل شخص الحق في الانخراط في التراث الثقافي الذي يختاره مع احترام حقوق الآخرين وحياتهم كجانب من جوانب الحق في المشاركة في الحياة الثقافية المنصوص عليه في الإعلان العالمي 1948، ويكفلها كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية]، وتضيف المادة الأولى فقرة أ من ذات الاتفاقية بأن: [الاعتراف بالحقوق المتعلقة بالتراث الثقافي متأصلة في الحق في المشاركة في الحياة الثقافية على النحو المحدد في الإعلان العالمي].

وعليه يمكننا القول مما تقدم بأنه ورغم غياب اعتراف دولي بالحق في التراث الثقافي في حد ذاته مع ذلك هناك إقرار آخر واعتراف بدأ يأخذ صدها على المستوى الدولي بالحق في الوصول إلى التراث الثقافي باعتباره جزء من حق الإنسان في المشاركة في الحياة الثقافية على النحو المنصوص عليه في المادة 27 فقرة 1 من الإعلان العالمي والمادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.³

ينظر المادة 1 من اتفاقية مجلس أوروبا الاطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع لعام 2005، المرجع السابق.¹

ينظر المادة 4، المرجع نفسه.²

³ تنص المادة 27 فقرة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: [لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والاسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه].

المبحث الثاني: تأثير غياب الاعتراف الدولي بالحقوق في التراث الثقافي على خضوعه لنظام الحماية

إن التطور الحاصل في مجال حقوق الإنسان منذ اعتماد العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1966، وقبلها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية لسنة 1961، لم يقتصر عند حدود إقرار وتكريس هذه الحقوق على الصعيد الدولي، بل ما كذلك فيما أقرته هذه الصكوك الدولية من آليات لحماية هذه الحقوق وتجسيدها على أرض الواقع من خلال اعتماد وتبني نظامي التقارير والشكاوى والتبليغات عن انتهاكات هذه الحقوق أمام اللجان المعنية والمنشئة بموجب هذه الصكوك الدولية.

وهذا ما ينطبق على طائفة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ سنة 2013، بعد دخول البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيز النفاذ. وعلى اعتبار الحق في التراث الثقافي يندرج ضمن طائفة الحقوق الثقافية، فهل هذا يعني شموله بحماية هاته الآليات؟

المطلب الأول: عدم خضوع التراث الثقافي لنظام الحماية المقررة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [نظام التقارير والشكاوى]

تحدد آليات حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى العالمي في الآليات المنشئة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، إلى جانب البروتوكول الاختياري الأول الملحق بهذا العهد لسنة 2008.¹

المادة 15 فقرة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: [تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد: أن يشارك في الحياة الثقافية].

¹ البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار A/RES/63/117، المؤرخ في 10 ديسمبر 2008، دخل حيز النفاذ في 5 ماي 2013، متاح على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/optional-protocol-international-covenant-economic-social-and>

وتبرز هاتين الآليتين في:

الفرع الأول: نظام التقارير

بموجب هذا النظام تلتزم الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية طبقاً لنص المادة 16 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتقديم تقارير دورية وسنوية¹ على اللجنة حول الإجراءات والتدابير المتخذة لاحترام الحريات العامة. وبيان الصعوبات التي تواجه الدول في سبيل تحقيق الحماية المرجوة لحقوق الأفراد.

وتكمن أهمية هذه التقارير التي تخضع للفحص والمناقشة² في كونها قد تلفت انتباه الدول لتصحيح بعض أنواع الانتهاكات التي طالت حريات الأفراد أو قد يسمح للدول بتجاوز أوجه القصور الواردة في قوانينها الوطنية حيال حريات معينة من خلال تعديل تلك القوانين.³

الفرع الثاني: نظام الشكاوى

هذا النظام تم اقراره عن طريق البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي تم اعتماده في 2008 ودخل حيز التنفيذ في 5 مايو 2013. تختص اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالنظر في الشكاوى المقدمة إليها من جانب الدول أو الأفراد، أو حتى جماعات الأفراد بخصوص انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المقررة لهم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.⁴

¹تنص المادة 16 على أنه: "تعهد الدول الأطراف في هذا العهد بأن تقدم طبقاً لأحكام هذا الجزء من العهد تقارير عن التدابير التي تكون قد اتخذتها وعن التقدم المحرز على طريق ضمان احترام الحقوق المعترف بها في هذا العهد".
²عبد الله لفتة البديري، محاضرات في حقوق الإنسان والديمقراطية، ص 71، متاح على الرابط التالي:

kti.mtu.edu.iq › lectures › analys › abdullah › 1.pdf

³عباس عبد الأمير إبراهيم العامري، إعلان حالة الطوارئ وأثاره على حقوق الإنسان"، ط 1 منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2016، ص 253.

⁴ ينظر المادة 4 من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المرجع السابق.

يستند عمل اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بخصوص الشكاوى المرفوعة إليها في جوهره إلى التوصل إلى تسوية ودية بين الدولة مقدمة الشكوى والدولة المشتكى عليها المنتهكة لحرية الأفراد، أو بين الفرد ضحية انتهاك إحدى حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدولة المشتكى عليها.¹

مع إمكانية اتخاذ تدابير مؤقتة ترفعها اللجنة المعنية للدولة الطرف المشتكى ضدها لتلافي وقوع ضرر يصعب جبره لاحقاً.²

في واقع الأمر إن غياب اعتراف صريح بالحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان يجعل من الصعوبة بمكان إن نقل من المستحيل خضوع الانتهاكات ذات الصلة بالحق في التراث الثقافي لنظام الحماية الوارد أعلاه والمقرر لمصلحة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولعل السبب في ذلك يعود إلى:

عدم وجود التزامات واضحة ومعترف بها تنقيد وتلتزم الدول باحترامها بخصوص الحق في التراث الثقافي. وبالتالي عدم وضوح الانتهاكات التي تسمح للأفراد ضحايا انتهاك هذا الحق بتقديم شكاوى أو اللجوء لنظام الحماية المقرر لمجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تتميز أيضا بكونها حقوق واضحة في مضمونها، كما أنها حقوق ذات تفرض التزامات واضحة ومعلومة على عاتق الدول تشمل الالتزام بالحماية، والتزام بالاحترام، والالتزام بالإعمال والوفاء بها.³

إن السبب في غياب التزامات واضحة ومعلومة بالنسبة للحق في التراث الثقافي، فيرجع بالدرجة الأولى إلى عدم استقرار تكريس هذا الحق وانعدام تحديد واضح لمضمونه، إذ أن حتى اتفاقية الفاور التي تعتبر الاتفاقية الوحيدة على المستوى الدولي التي تناولت الحق في التراث الثقافي لم تفرض التزامات على عاتق الدول بسبب تردها في قبول الاعتراف بهذا الحق أم لا خاصة في ظل عدم تكريسه على المستوى العالمي.

¹ ينظر المادة 7 من البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المرجع نفسه.

² ينظر المادة 5 من البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المرجع نفسه.

³ نعيمة بوعقبة، قابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتقاضي، مجلة الحقوق والحريات، كلية الحقوق والعلوم السياسي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 10، ع 1، 2022، ص 369.

المطلب الثاني: إمكانية حماية الحق في التراث الثقافي انطلاقاً من كونه جزءاً من الحق في المشاركة

الحياة الثقافية

لما كانت معظم الصكوك والقرارات التي تناولت الحق في التراث الثقافي، إلى جانب قرارات هيئات حقوق الإنسان منها على وجه الخصوص مجلس حقوق الإنسان، تؤكد في كل مرة على أن الحق في التراث الثقافي هو جزء من الحق في المشاركة في الحياة الثقافية دون تحديد مضمونه بطبيعة الحال: هذا ما يعني:

- أن الحق في التراث الثقافي يحوي نفس الالتزامات التي يفرضها الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والتي وضحتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 21 لسنة 2009، في 3 جوانب هي:

- التوافر: بحيث يكون على دولة التزام بتوفير السلع والخدمات الثقافية المتاحة لكل فرد التمتع بها والإفادة منها بما فيها المتاحف والمسارح ودور السينما والآداب بما في ذلك الفلكلور والفنون بجميع أشكالها والأماكن المفتوحة المشتركة الضرورية للتفاعل الثقافي مثل المنتزهات والميادين وهبات الطبيعة مثل المحميات الطبيعية والسلع الثقافية غير المادية مثل اللغات والعادات والتقاليد والمعتقدات.
- إمكانية الوصول وتتألف من فرص فعالة وملموسة متاحة للأفراد والمجتمعات للتمتع التام بالثقافة، كما يتضمن كذلك حق كل فرد في طلب وتلقي وتقاسم المعلومات المتعلقة بجميع مظاهر الثقافة باللغة التي يختارها ووصول المجتمعات إلى الوسائل الخاصة بأشكال التعبير والنشر.
- المقبولية: وذلك من خلال صياغة وتنفيذ القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج والتدابير التي تعتمدها الدولة لتحقيق التمتع التام بهذه الحقوق الثقافية.¹

¹ ينظر الفقرة 6 من التعليق العام رقم 21 التعليق العام رقم 2009/21: حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية الفقرة 1 (أ) من المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المرجع السابق.

لكن مع ذلك أيضا فالحق في المشاركة في الحياة الثقافية، يصنف كما هو معلوم ضمن طائفة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي الحقوق التي تثير في الأصل جدل كبير وواسع حول مدى مقبولية التفاضل بشأنها سواء أمام هيئات حقوق الانسان شبه القضائية والقضائية.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكننا القول بأن أهمية التراث الثقافي كركيزة أساسية في بناء الهويات الثقافية والحفاظ عليها، وكقيمة لكرامة الشعوب والمجتمعات والأفراد، أدت في بداية المطاف إلى إقرار وجود العلاقة بينه وبين حقوق الانسان، هذه العلاقة التي ساهمت بدورها في بروز الحق في الوصول إلى التراث الثقافي والتمتع به ضمن طائفة حقوق الانسان.

وقد سمحت لنا هذه الدراسة انطلاقا من بروز نوع من الاعتراف بالحق في الوصول إلى التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان إلى أهم النتائج الآتية:

-على الرغم من اعلان آليات حقوق الإنسان لا سيما منها مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة الحق في التراث كحق من حقوق الإنسان، ومع ذلك لم يرق هذا الاعتراف إلى مستوى حق يلقي قبول واسع النطاق، كما أن تنظيمه لم يتم بشكل صريح في القانون الدولي.

-أن الحق في التراث الثقافي المعلن المعترف به ضمن قرارات مجلس حقوق إنسان التابع للأمم المتحدة واتفاقية مجلس أوروبا الاطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع لعام 2005 على الحق في الوصول الى التراث الثقافي

-أن الحق في الوصول إلى التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان والذي يمثل جوهر الحق في التراث الثقافي، يعتبر كذلك حسب القانون الدولي لحقوق الانسان جزء من حق أشمل ألا وهو الحق في المشاركة في الحياة الثقافية.

-أدى غياب تكريس الحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان بشكل واضح وصريح ضمن اتفاقيات ملزمة، إلى صعوبة ضمان حماية لهذا الحق من الانتهاكات التي قد تطاله، خاصة بسبب غياب

تحديد مضمون هذا الحق، وتحديد مضمون ما يفرضه من التزامات، على الرغم من إمكانية استفادة هذا الحق من آليات الحماية المقررة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتباره يمثل كذلك جانب من جوانب الحق في المشاركة في الحياة الثقافية المكرس في القانون الدولي لحقوق الانسان.

وعليه وأمام هذه الإشكالات التي تواجه الحق في التراث الثقافي كحق من حقوق الانسان، فإننا نقترح وفي سبيل تجاوز هذه العقبات:

1- تعزيز جهود مجلس حقوق الانسان لا سيما جهود المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية، الذي كان له السبق في لفت انتباه المجتمع الدولي للحق في التراث الثقافي.

2- تكريس الحق في التراث الثقافي أو الحق في الوصول الى التراث الثقافي صراحة ضمن اتفاقيات ذات طابع ملزم، تتضمن تحديد محتوى الحق، والالتزامات التي يفرضها على عاتق الدول.

قائمة المراجع:

1/ الاتفاقيات والاعلانات والوثائق الدولية

- الإعلان العالمي لحقوق الانسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجلسة 183، المؤرخة في 10 ديسمبر 1948.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2200 ألف (د-21)، المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، دخل حيز النفاذ في 3 جانفي 1976.
- اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المعتمدة في 17 أكتوبر 1972، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس من 17 إلى 21 أكتوبر 1972، الدورة 17.

- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، المعتمدة في 17 أكتوبر 2003 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس من 29 سبتمبر إلى 17 أكتوبر 2003، الدورة 32.
- اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، المعتمدة في 20 أكتوبر 2005، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدورة 33، المنعقدة ما بين 3 إلى 21 أكتوبر 2005.
- الاتفاقية الاطارية لمجلس أوروبا بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع، القرار رقم 199/2005 المعتمدة في 27 أكتوبر 2005، دخلت حيز النفاذ في 1 جوان 2011، متاحة على الرابط التالي: <https://rm.coe.int>
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار A / RES / 63/117، المؤرخ في 10 ديسمبر 2008 دخل حيز النفاذ في 5 ماي 2013، متاح على الرابط التالي:
<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/optional-protocol-international-covenant-economic-social-and>
- اعلان اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي، المعتمد في 17 أكتوبر 2003، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدورة 32، متاح على الرابط التالي:
https://international-review.icrc.org/sites/default/files/irrc_854_unesco_eng.pdf
- قرار مجلس حقوق الانسان، رقم 17/37 المؤرخ في 9 أبريل 2018، الدورة 37، المعقودة من 26 فيفري إلى 23 مارس 2018، البند 3 من جدول الأعمال 2016، A/HRC/37/17، التعليق العام رقم 21/2009: حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية الفقرة 1 (أ) من المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المؤرخ في 21 ديسمبر 2009 اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة 34.

2/ الكتب:

- عباس عبد الأمير إبراهيم العامري، إعلان حالة الطوارئ وأثاره على حقوق الإنسان"، ط 1 منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2016.
- عبد الله لفته البديري، "محاضرات في حقوق الإنسان والديمقراطية"، متاح على الرابط التالي:

kti.mtu.edu.iq › lectures › analys › abdullah › 1.pdf

3/ المقالات

- نعيمة بوعقبة، قابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتقاضي، مجلة الحقوق والحريات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 10، ع 1، 2022

4/ الملتقيات والدراسات

- ندى زهير سعيد الفيل، التراث الثقافي غير المادي من الوجهة القانونية-دراسة مقارنة في ضوء اتفاقية اليونسكو 2003 بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس: 9-10 مايو 2018.

الحماية القانونية للحق في الصحة من خلال الالتزامات الدولية والإقليمية

Legal protection of the right to health through international and regional commitments

ط/د: وحشي جميلة Doctorante Ouahchi Djamila (جامعة باجي مختار-عناينة، الجزائر)

Summary

The right to health is one of the fundamental rights enshrined in many international, universal and regional instruments like the Universal Declaration of Human Rights and the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. The right to health is a pivotal right that is closely related to other human rights that's why many agencies and organizations, like the World Health Organization and the United Nations International Children's Emergency Fund (U.N.I.C.E.F), played a major role to protect it. This latter was also included in regional agreements and charters such as the African Charter on Human and People's Rights and the European Social Charter.

Key words: the right to health, international protection, territorial protection.

الملخص:

يعتبر الحق في الصحة من الحقوق الأساسية التي نصت عليها العديد من المواثيق الدولية العالمية منها والإقليمية على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وباعتبار الحق في الصحة هو حق محوري يرتبط ببقية حقوق الإنسان فقد لعبت العديد من الوكالات والهيئات دورا كبيرا في مجال حماية هذا الحق منها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) كما تم ادراجه في ضمن الاتفاقيات والمواثيق الإقليمية كالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الاجتماعي الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: الحق في الصحة، الحماية الدولية، الحماية الإقليمية.

المقدمة:

استقطب موضوع الصحة الإنسانية وحمايتها اهتمام المجتمعات البشرية منذ القدم لذا سعت للمحافظة عليها مما يهددها من انتهاكات بمختلف الوسائل حتى لا تطال هذه الانتهاكات جوانب أخرى إنسانية واقتصادية واجتماعية، وعليه سعى المجتمع الدولي لإيجاد الأطر القانونية والمؤسسية الفعالة لحماية الحق في الصحة.

ولعل أهم المنجزات في عصرنا الحالي ذلك الاهتمام المطرد والدائم والمستمر للحق في الصحة على المستوى الدولي، حيث اخذ بعدا دوليا بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة 1945، التي لم تخلو ديباجتها من دعوة الأمم إلى احترام بل وتعزيز الحقوق والحريات، ليصبح هذا الحق بعد ذلك حقيقة فعلية بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

وتأكيدا للحق في الصحة وواجب حمايته توالى المواثيق الدولية والعالمية، إذ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 نص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي دخل حيز النفاذ سنة 1976، والتي تناولت مواده الحق في الصحة هو أحد الحقوق الأساسية للإنسان.

وفي الآونة الأخيرة تزايد عدد المنظمات التي تمارس نشاطها على المستوى الدولي وتنقسم هذه المنظمات تبعاً لأهدافها إلى منظمات ذات نشاطات متعددة وعامة، ومنظمات دولية ذات طبيعة متخصصة في نشاط معين لعبت هذه الأخيرة أدوار جوهرية في توفير أكبر قدر ممكن من الحماية للحق في الصحة.

كما حضي الحق في الصحة على مستوى القانون الاتفاقي بالاهتمام والاعتراف في عدة موائيق إقليمية تناولت حماية الحق في الصحة بطريقة تارة مباشرة، وأشارت له تارة أخرى بطريقة غير مباشرة، مثل الميثاق الاجتماعي الأوروبي، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واستناداً لما سبق ذكره يمكن تصور الإشكالية التالية:

✓ ما هي الالتزامات الدولية المعتمدة في تكريس حماية فعالية للحق في الصحة، وكيف للمؤسسات الدولية والاتفاقيات الإقليمية أن تساهم في تجسيد هذه الحماية؟

ومن أجل تغطية معظم جوانب الإشكالية سيتم التطرق أولاً إلى الإطار المفاهيمي للحق في الصحة (المبحث الأول) وإلى تكريس حق الإنسان في الصحة في القانون الاتفاقي والتنظيم المؤسسي (المبحث الثاني) وإلى حماية الحق في الصحة في الإطار الإقليمي (المبحث الثالث).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحق في الصحة

شهد موضوع حقوق الإنسان عامة وموضوع الحق في الصحة خاصة اهتماماً بالغاً في الآونة الأخيرة على جميع الأصعدة، مما جعل البعض يطلق على هذا العصر الذي نعيشه عصر حقوق الإنسان.

والحق في الصحة هو حق أساسي من حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نصت عليه العديد من الموائيق الدولية والإقليمية والتي تلزم الدول باتخاذ تدابير لمنع تهديد الصحة العامة في إطار كفالة واحترام حقوق الإنسان.

غير أنه وبالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن صحة الإنسان بقية معرضة للعديد من المخاطر التي باتت تشكل تهديداً حقيقياً عليها، امتدت إلى مجالات أخرى اجتماعية واقتصادية، حيث أصبحت التهديدات

الصحية لا تنحصر في الأوبئة السارية، بل إلى الكوارث الطبيعية، والحوادث الكيميائية، أو النووية والاشعاعية.¹

وتأكيدا للحق في الصحة فقد توالى نصوص المواثيق الدولية على إعطاء تعريف للحق في الصحة، وربطها بتمتع الانسان بأعلى مستوى ممكن من الصحة يمكن بلوغه، كما انه من المستحيل حماية حق الانسان في الصحة دون حصوله وتمتع به ببقية حقوقه على غرار حقه في الماء، وحقه في بيئة سليمة.

المطلب الأول: تعريف الحق في الصحة

إن حق الإنسان في الصحة هو حق لصيق له منذ ولادته وحتى وفاته ، فما إن يولد الإنسان حتى يكون محلا لهذا الحق وهذا ما أكدته اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في موادها (64.65.66)²، كما عرفه دستور منظمة الصحة العالمية³ من خلال نص المادة 12 حيث جاء فيها(هي حالة اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا وليس مجرد الخلو من المرض أو العجز)⁴

كما عرفته المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث جاء فيها (لكل شخص حق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته وخاصة على صعيد المأكل والملبس والعناية الطبية...)⁵

¹ اسحاق بلقاضي، ادوات حماية الامن الصحي الدولي في اطار اللوائح الصحية الدولية، مقال منشور على مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، المجلد الرابع (العدد الاول)، جانفي 2018 .

² ينظر مواد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والتي وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إدراجها ضمن القانون الدولي في 20 نوفمبر 1989 لتدخل حيز النفاذ في 1990... للمزيد اطلع على د/بوادي مصطفى، اتفاقية حقوق الطفل ل عام 1989 بين الإيجابيات والإشكاليات، مقال منشور على مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد السادس، تصدر عن مخبر الدراسات القانونية والبحوث القانونية والأسرة والتنمية الإدارية، جامعة المسيلة.

³ دستور المنظمة عبارة عن وثيقة تحتوي على تسعة عشر فصلا، تسبقها ديباجة، ويعلن الدستور من خلالها عن المبادئ الأساسية، ومنها أهمية حق الإنسان في الصحة... للمزيد اطلع على د/احمد محمد رضوان، حقوق الإنسان الأكثر صفا في المواثيق الدولية وتطبيقها في مصر، دار الأهرام للنشر والتوزيع والاصدارت القانونية، طبعة 2022، ص 198.

⁴ ينظر المادة 12 من دستور منظمة الصحة العالمية.

⁵ ينظر المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتم التعرض إلى تعريف الحق في الصحة من خلال المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي دخل حيز النفاذ سنة 1976 حيث جاء في محتوى المادة (تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى في الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغها).¹ وفيما تختلف اللغة التي تستخدمها المعاهدات الدولية فيما يخص الحق في الصحة، فهناك ثلاثة التزامات أساسية تقع على عاتق الدولة.

تقع على الدولة مسؤولية ضمان تمتع مواطنيها بالحق في مستوى مناسب من الصحة، و إذا ما كانت الدولة غير قادرة على كفالة ذلك فعلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدات اللازمة ويتحمل مسؤوليته بهذا الخصوص.

على الدولة كفالة التمتع بالحق في الصحة لكافة مواطنيها بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو اللون، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو غير السياسي، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.²

تقع على الدولة مسؤولية ضمان ألا يحرم أي من مواطنيها من التمتع بالحق في الصحة نتيجة لتصرفات الدولة نفسها.

ومن المعلوم أن حقوق الإنسان مترابطة ومتشابكة ولا تقبل التجزئة، إذ لا يمكن أن يتمتع الفرد بحقه في الصحة لما ينتهك حقه في الغذاء والماء، أو لما يحرم من حقه في التعليم والمسكن والبيئة السليمة. وبمعنى آخر فإن الشخص الذي تعثره مشاكل صحية تنعدم قدرته في مزاوله وممارسة بقية حقوقه الأخرى وذلك لارتباط الحق في الصحة ارتباطا وثيقا مع حقوق الإنسان الأخرى.

¹ المادة 1/12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، صادقت عليه الجزائر سنة 1989 بموجب المرسوم الرئاسي 67/89 المؤرخ في 16 ما 1989، ج ر، عدد 20، الصادرة بتاريخ 1989/5/17.

² ديفيد المييدا وروبرت، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مانيسوتا، التعليق العام رقم 14 عن اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2000، تم الاطلاع عليه يوم 20 مايو 2022، على الساعة 13:50.

وبالنظر إلى هذا الترابط الوثيق بين الصحة والماء فقد ورد في تعليق لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 14 لسنة 2000 بان الحق في الصحة يشمل أيضا المقومات الأساسية كالحصول على مياه الشرب المأمونة وقد تم التأكيد على هذه العلاقة في تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية المؤرخ في 8 أوت سنة 2007 في الفقرة 47، كما أشار نفس التقرير إلى أن الماء المأمون ومرافق الصرف الصحي الملائمة عاملان متكاملان ومترابطان ارتباطا وثيقا مع العوامل الأساسية المحددة للصحة¹.

كما أن العلاقة بين الصحة والحق في بيئة سليمة هي علاقة واضحة لدرجة أن البعض يعتقد أن الحق في البيئة السليمة ما هو إلا الحق في الصحة في حد ذاته فتدهور البيئة مهما كانت طبيعته يمكن أن يشكل اعتداء على الصحة، فالمساس بالبيئة الفيزيائية عن طريق التلوث، والغذاء غير السليم، وتوسع المدن، والقضاء على المساحات الخضراء، كلها عوامل بيئية تسبب العديد من الأمراض الجسمية والنفسية².

وبالتالي فإنه يتوجب على الدول بذل كل جهد ممكن في حدود الموارد المتاحة لأعمال الحق في الصحة.

المطلب الثاني: تعريف الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة

فيما جرى تخصيص عدد من الصكوك الدولية لتناول حقوق معينة، فإن الحق في التمتع بمستوى مناسب من الصحة لم يتم تخصيص اتفاقية معينة لتناوله، إلا أنه قد جرى تناوله ضمن العديد من الاتفاقيات ودساتير المنظمات ذات الصلة.

تأسست منظمة الصحة العالمية على مبدأ أن جميع الناس لديهم الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، ويمكن القول أن مبدأ الصحة للجميع موجود في حمضنا النووي³.

¹العربي بن كعبان، علاقة الحق في الصحة مع الحق في الماء والحق في البيئة، دراسة في المواثيق الدولية والتشريع الجزائري، مقال منشور في مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد السابع، العدد 1، جوان 2021.

²العربي بن كعبان، مرجع سابق.

³الدكتور تيدروس ادهانوم غيريسوس، المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن دعم السياسات والنظم الصحية لتحقيق الأداء الأمثل للبرامج المعنية بالعاملين الصحيين المجتمعين، الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية

وقد أعطت المنظمة بعدا اجتماعيا لمفهوم الصحة واعترفت صراحة بان الحق في الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو ما أكدته دستورها الذي جاء فيه أن التمتع بأعلى مستويات الصحة التي يمكن الوصول إليها حق من الحقوق الجوهرية لكل إنسان يجب التمتع بت دون تمييز على أساس عرق أو دين أو معتقد أو الظرف الاجتماعي والاقتصادي.¹

كما أن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي يعد صك محوري وأساسي لكفالة الحق في الصحة يقر (بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه)، وقد تضمنته المادة 12 من خلال فقراتها حيث تطرقت الفقرات إلى الحق في الصحة فيما يتعلق بالأم والطفل والصحة الإنجابية، الحق في التمتع ببيئة صحية في الطبيعة ومكان العمل، الحق في الوقاية من الأمراض وعلاجها ومكافحتها، الحق في الاستفادة من المرافق الصحية، والسلع والخدمات الصحية.² وبصفة اعم فقد ورد النص على الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة في العديد من الصكوك الدولية والإقليمية نذكر منها:

✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 المادة 25.

✓ اتفاقية حقوق الطفل 1989 المادة 24 .

✓ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة 1979 في المواد 11/12/13.

وباستقراء مواد هذه الصكوك يتبين أن معظمها أقرت اعترافها بحق كل شخص في التمتع بأفضل مستوى صحي، يمكن تحقيقه، واعتراف الدول الأطراف بحق كل من الطفل والمرأة في رعاية صحية خاصة،

¹ إيمان العباسي، ضمانات الحق في الصحة من خلال النصوص القانونية الدولية والوطنية، مقال منشور على المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ص 259، 260 .

² ينظر المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ومكافحة الأمراض ،وسوء التغذية، وتعهدت الدول بالتعاون مع المنظمات المعنية لحماية شعوبها في حال قصور مواردها.¹

المبحث الثاني: تكريس حق الإنسان في الصحة من خلال القانون الاتفاقي والتنظيم المؤسسي

خلال السنوات الأخيرة تحول الالتزام ذي الصلة إلى قانون، سواء في قالب معاهدات أو قوانين دولية عرفية او مبادئ عامة أو اتفاقات إقليمية.

وقد أفضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى الهام ما يزيد عن 80 من معاهدات وبيانات حقوق الإنسان الدولية مما يشكل نظاما شاملا و ملزما يتصل بتعزيز و حماية حقوق الإنسان، وبناءً على منجزات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد دخل حيز النفاذ في عام 1976م العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد ابرز هذا العهد معظم الحقوق المكرسة في الإعلان وجعلها ملزمة بالفعل للدول التي صادقت عليه وهو يتضمن حقوقا عديدة إلى جانب الحق في الصحة.²

ورغم حداثة هذا الحق نسبيا فقد حظي باهتمام واسع في مجال الصكوك العالمية، والهيئات المؤسسية، فقد تنامي الوعي بالحق في الصحة الدولية بسبب الاخطار المشتركة التي تهدد البشر عامة في حالة المساس بهذا الحق، اذ كرست منظمة الصحة العالمية كل جهودها لتحسين نوعية الحياة، وهدفها هو أن تبلغ جميع الشعوب اعلى مستوى صحي ممكن، كما دأبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة على نشر خدماتها عبر مجالات مختلفة كان أهمها هو الحق في الصحة.

¹ احمد محمود رضوان حسن، حقوق الإنسان الأكثر ضعفا في المواثيق الدولية وتطبيقها في مصر، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، الطبعة الأولى 2022، ص488.

² ينظر الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

المطلب الأول: الالتزامات ذات الطابع الاتفاقي العالمي لحماية الحق في الصحة

لقد تم التنصيب على الحق في الصحة في العديد من المواثيق الدولية كان أهمها وأولها هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الفرع الأول)، وتضمنه العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال مجموعة من المواد (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تكريس حق الإنسان في الصحة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948

لا يجوز للدولة أن تتجاوز أحكام العهود الدولية التي أبرمتها، فيجب عليها صياغة قوانينها الداخلية بطريقة منسجمة مع التزاماتها الدولية التي وقعت أو صادقت عليها، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة في 10 ديسمبر 1948 يعتبر المصدر الأول، والمحوري، وضمانة رئيسية لحماية كل أشكال وأنواع حقوق الإنسان، وبما أن حماية الإنسان وسلامة جسده وصحته هي محور اهتمام الساحة الدولية القانونية، فقد ورد من خلال بنود الإعلان حق الفرد في الحياة والحرية وسلامة شخصه،¹ ونصت المادة 25 منه على (لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له لأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يؤمن بهو الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترميل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه)² كما أشارت الفقرة الثانية من ذات المادة إلى ضرورة توفير رعاية ومساعدة خاصتين بالأمومة والطفولة.

وبهذا يكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو وثيقة أشبه بخارطة طريق للحقوق والحريات الأساسية والتي تمثل بدورها أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان.

¹ ينظر المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

² ينظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

الفرع الثاني: تكريس الحق في الصحة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لقد أُلقت الصكوك الدولية التي تم اعتمادها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة عقب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المزيد من الضوء على مضمون الحق في الصحة، كان أهمها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،¹ والذي جاءت مواده مكملته للنهج والسياق العام لمجموعة الحقوق التي اقرها الإعلان، حيث أكدت الدول الأطراف بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته من خلال ما تضمنته كل من المادة²7 والتي نصت صراحة على حق العمال في ظروف عمل صحية، والمادة³12 من العهد والتي أشارت إلى حق كل فرد في مستوى معيشي لائق بيه وبجميع أفراد أسرته، بما في ذلك تامين الخدمات الطبية للجميع والعمل على خفض معدل الوفيات عند المواليد... الخ.

كما يفرض العهد على الدول الأطراف التزامات مباشرة فيما يتعلق بالصحة مثل ضمان ممارسة الحق دون تمييز من أي نوع (المادة 22)، والالتزام باتخاذ خطوات المادة (1.2) نحو الأعمال الكامل للمادة 12 ويجب أن تكون هذه الخطوات مدروسة وملموسة وهادفة إلى الأعمال الكامل للحق في الصحة.⁴

المطلب الثاني: الالتزامات الدولية ذات الطابع المؤسسي لحماية الحق في الصحة

سنخصص هذا المبحث لدراسة حماية الحق في الصحة عن طريق المؤسسات الدولية ذات الصلة المباشرة بالحق في الصحة منظمة الصحة العالمية (الفرع الأول) والمؤسسات الدولية التي يعتبر الحق في الصحة من أهدافها الأساسية منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» (الفرع الثاني)

¹ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 إلف(د21) المؤرخ في 12 ديسمبر، 1966 حيث كان تاريخ بدء نفاذه في 3 جانفي 1976 وفقا للمادة 27.

² ورد الحق في الصحة من خلال الفقرة ب المادة 7 حيث نصت على (تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص... ظروف عمل تكفل السلامة والصحة...).

³ ينظر المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.

⁴ التعليق العام رقم 14 (الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه)، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة الثانية والعشرين 2000، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مينيسوتا.

الفرع الأول: الحق في الصحة في ظل دستور منظمة الصحة العالمية

تأسست منظمة الصحة العالمية عام 1948 للعمل على (تمتع الأفراد بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه)، وتعمل منظمة الصحة العالمية على تحسين طرق الرعاية الصحية ووضع المعايير الدولية المتعلقة بالصحة¹، ومن أهم أهدافها تقديم خدمات ذات صفة عالمية كنشر المعلومات بانتظام عن تفشي الأمراض الخطرة، تقديم المنح الدراسية في الخارج والمساعدة في استئصال الأمراض والعناية بالصحة العقلية، وتشجيع البحوث الطبية لاكتشاف أسباب الأمراض وطرق علاجها.

كما تتبع المنظمة في نشاطها سلوكا يقوم على مبدأ(الصحة للجميع)، ومن إنجازاتها

القضاء على مرض الجدري بعد حملة عالمية من اللقاح والمراقبة انطلقت سنة 1997 وانشأت برنامج مكافحة السل سنة 1995، وكما للمنظمة برامج صحية لمكافحة داء السكري، ومرض الروماتيزم المزمن والربو... الخ.²

وتكمن مهمة المنظمة من خلال برنامج عملها الجديد في تعزيز الصحة والحفاظ على سلامة العالم وخدمة الضعفاء، ويقترح برنامج العمل الجديد غايات جديدة طموحة ينبغي بلوغها بخص حلول 2023 ألا وهي: استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة، وحماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل، وتمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية.

ولهذا يحتاج العالم إلى منظمة الصحة العالمية إذ يجمع موظفي المنظمة العاملين مع 194 دولة عضوا في ستة أقاليم أكثر من 150 مكتبا التزام مشترك إلا وهو تحسين صحة جميع الناس في كل مكان.³

¹ نفس المرجع السابق.

² محمد المجذوب، التنظيم الدولي (النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.

³ (منظمة الصحة العالمية تعمل من جل تحسين صحة الجميع في كل مكان)، الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية.

الفرع الثاني: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

هي وكالة تابعة للأمم المتحدة، جاءت بمقتضى اللائحة 57(د.1) بتاريخ 11 ديسمبر 1946 بوصفها صندوق للطوارئ للتعامل والمساعدة المقدمة للأطفال المتضررين من جراء الحرب العالمية الثانية، ونظرا للدور الذي قام بيه هذا الصندوق أصدرت الجمعية العامة قرارها بضرورة استمراره في أداء الدور المنوط بيه بصفة مستمرة ودائمة، حيث تم تعديل اسمه من صندوق طوارئ الأمم المتحدة للطفولة إلى صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.¹

وقد عملت اليونيسف على مدار أكثر من خمسين عاما في رعاية الطفولة والأمومة على مستوى العالم في مجالات الصحة والتغذية والمياه وإصحاح البيئة والتعليم ومحو الأمية. وتقدم اليونيسف مساعدات للدول التي تعاني من ارتفاع معدل وفيات المواليد، أو من انتشار الأنيميا أو من اندلاع نزاعات مسلحة، وتساهم في تمويل المشروعات الهادفة إلى دفع الدول لتبني سياسات وبرامج للنهوض بحقوق الطفل وتوجه عناية خاصة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية.²

المبحث الثالث: حماية حق الصحة في إطار التنظيم الإقليمي

مما لا شك فيه أن حماية الحق في الصحة على المستوى الدولي قد بلغ مرحلة كبيرة من التطور فقد تم ادراجه في العديد من معاهدات حقوق الانسان الدولية و كذلك في عدد من المواثيق الإقليمية، حيث اعتنقت هذه الاخيرة فكرة حماية الحق في الصحة كأحد مبادئها او أهدافها الذي يجب الوصول اليه، وعلى أساسه فقد أبرمت عدة اتفاقيات إقليمية لحماية الحق في الصحة في إطار المنظمات الدولية الإقليمية. من خلال هذا المبحث سنخرج على المواثيق الإقليمية، التي استمدت مضامينها من معظم المعاهدات الدولية العالمية، والتي تعد مصدرا أساسيا لالتزام معظم الدول باحترام حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق

¹ أكلي لينده/دعاس نور الدين، دور الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في حماية حقوق الطفل، مقال منشور على مجلة آفاق العلوم التي تصدر عن جامعة زيان عاشور الجلفة.

² الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، مكتبة حقوق الإنسان. مرجع سابق.

سوف نتطرق إلى البعض منها، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المطلب الأول)، والميثاق الاجتماعي الأوروبي (الفرع الثاني).

المطلب الأول: الميثاق الاجتماعي الأوروبي

اقتصرت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان¹ على الحقوق المدنية والسياسية، لهذا اتجه الفقه الأوروبي من خلال مجلس أوروبا إلى البحث عن آليات لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما دفع بالدول الأوروبية التفكير بجدية في إصدار ميثاق شرف يضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن الأوروبي، ولقد عرف الميثاق تنقيحات وتعديلات في كل مرة، كان مجملها ثلاث بروتوكولات إضافية، إلى أن تم اعتماده في 3 افريل 1996 كصيغة منقحة باتت تعرف بالميثاق الاجتماعي المعدل ودخل حيز النفاذ في 1 جويلية 1999.²

حتى سنة 2012 وقعت 43 دولة من أصل 47 دولة عضو في مجلس أوروبا على الميثاق المعدل، وتضمن الميثاق الاجتماعي الأوروبي المعدل ديباجة و6 أجزاء.³

خصص الميثاق المادة 11 لحق الإنسان في الحماية الصحية حيث جاء فيها يتعهد الأطراف بطريقة مباشرة أو بالتعاون مع المنظمات عامة كانت أو حتى خاصة من اجل اتخاذ تدابير للقضاء على أسباب اعتلال الصحة وذلك من اجل تنمية الصحة وتشجيع الأفراد على تحمل المسؤولية الفردية في المجال الصحي، وذلك للوقاية من العديد من الأمراض، وكذلك الحوادث بقدر الإمكان،⁴

¹ تعد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية الصادرة سنة 1950 عن منظمة مجلس أوروبا من أهم الاتفاقيات الإقليمية ذات السبق والريادة في مجال حقوق الإنسان عموماً ... للمزيد اطلع على جنيدي مبروك، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كآلية للرقابة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، مقال منشور على مجلة المفكر، العدد الثامن عشر، فيفري 2019، ص 165.

² شمس الدين معنصري، الآليات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2010/2011، ص 41.

³ احمد محمد رضوان حسن، حقوق الإنسان الأكثر ضعفا في المواثيق الدولية وتطبيقها في مصر، مرجع سابق، ص 219.

⁴ ينظر المادة 11 من الميثاق الاجتماعي الأوروبي.

كما انه من المفيد أن نشير إلى أهم الحقوق المتعلقة بالجوانب الصحية للإنسان التي كفلها الميثاق ولها علاقة بالفئات الهشة كحق الأطفال ، وهذا ما جاءت به المادة 7 (...يتعهد الأطراف بالنص على الحد الأدنى للالتحاق بالعمل هو خمس عشرة سنة باستثناء الأطفال الذين يعملون في أعمال خفيفة دون الأضرار بصحتهم أو اختلاقيهم أو تعليمهم...)، كما خصصت المادة 8 لحق المرأة العاملة في حماية الأمومة، حيث حظرت المادة على النساء اللاتي أنجب حديثا، أو النساء اللاتي يرعين أطفالهن العمل في التعدين تحت الأرض، وفي كافة الأعمال الأخرى غير الملائمة بسبب طبيعتها غير الصحية.¹

وتجدر الإشارة إلى أن الميثاق ينشئ حقوقا ملموسة، إذ أن له هيئة شبه قضائية، ولجنة للحقوق الاجتماعية الأوروبية، والتي تؤكد أن الميثاق ليس إعلانا للنوايا، بل يجب على الدول الأطراف التقييد الحرفي بما تضمنه من حقوق، كما أنها ملزمة بان تواكب تشريعاتها الداخلية بالكامل مع أحكام الميثاق.²

المطلب الثاني: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981

تم اعتماد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1981 ودخل حيز النفاذ في أكتوبر 1986 صمم ليعمل ضمن الإطار المؤسسي لمنظمة الاتحاد الإفريقي، وقد انشأ نظاما لحماية حقوق الإنسان، ويهيمن على المضمون الموضوعي للميثاق الإفريقي فكرتا الحق والواجب في آن واحد، كما أكد على أهمية الحقوق لاقتصادية والاجتماعية والثقافية في محتوى جغرافي وتاريخي يتسم بالتخلف.³

وقد ورد الحق في الصحة ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المواد (14.....18) حيث نصت المادة 16 منه على ما يلي (لكل شخص الحق في التمتع بأفضل حالة صحية بدنية وعقلية يمكنه الوصول إليها، تتعهد الدول الأطراف في هذا الميثاق باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحة شعوبها).⁴

¹ ينظر المادة 7 و8 من الميثاق الاجتماعي الأوروبي.

² احمد محمد رضوان حسن، حقوق الإنسان الأكثر ضعفا في المواثيق الدولية وتطبيقها في مصر، مرجع سابق، ص 219.

³ احمد محمد رضوان حسن، حقوق الإنسان الأكثر ضعفا في المواثيق الدولية وتطبيقها في مصر، مرجع سابق، ص 240، 243.

⁴ ينظر الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

لم يكتف الميثاق بالنص على الحق في الصحة بصفة عامة، بل اهتم أيضا بحماية الأسرة وصحتها وأخلاقياتها، حيث نصت المادة 18 على ما يلي: (الأسرة هي الوحدة الطبيعية وأساس المجتمع، وعلى الدولة حمايتها والسهر على صحتها وسلامة أخلاقياتها...)¹.

كما سعت منظمة الاتحاد الإفريقي لتوفير حماية صحية أكبر لإفراد المجتمع الأكثر ضعفا، حيث كانت هناك حاجة إلى تدابير حماية إضافية من منظور إفريقي، مما أدى إلى اعتماد بروتوكول المرأة الإفريقية² 2003، والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته³ 1990.

حيث تطرق بروتوكول المرأة الإفريقية إلى الحق في الصحة من خلال المادة 14 تحت مسمى الحقوق الصحية و الإنجابية، والتي كان من مضمونها ما يلي (تضمن الدول الأطراف احترام وتعزيز الحقوق الصحية للمرأة، بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية...)⁴.

وجاء النص على حق الطفل في الصحة في الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته من خلال المادة 14 المعنونة بالصحة والخدمات الصحية (يكون لكل طفل الحق في التمتع بأفضل حالة ممكنة التحقيق للصحة البدنية والعقلية والروحية...)⁵.

وبهذا يكون الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب كوثيقة إقليمية قد كرس الحماية القانونية لحق الإنسان الإفريقي في الصحة مدعما ذلك باعتماده للبروتوكول الإضافي الخاص بحقوق المرأة الإفريقية، والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

¹ ينظر المادة 18 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

² بروتوكول حقوق المرأة في إفريقيا الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اعتمده الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، وذلك أثناء انعقاد قممها العادية الثانية في العاصمة الموزمبيقية مابوتو في 11 يوليو 2003، دخل حيز النفاذ في عام 2005.

³ الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، يعد الوثيقة الإقليمية الأولى بشأن حقوق الطفل، دخل حيز النفاذ في عام 1999... للمزيد اطلع على عبد اللطيف دحية /محمد مقيرش، الاتجار بالأطفال... قراءة تحليلية للميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، مقال منشور على مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد6، العدد2، ص 477-491.

⁴ ينظر المادة 14 من بروتوكول حقوق المرأة الإفريقية الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 2005.

⁵ ينظر المادة 14 من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته 1999.

الخاتمة:

لقد أضحى الحق في الصحة محور اهتمام دولي وتدوين منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وذلك من خلال المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات عامة كانت أو خاصة حيث تم إقراره في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، وتم تأكيده في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، كما أن المنظمات المتخصصة على غرار منظمة الصحة العالمية،

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) قد وضعت مواثيقها واتفاقياتها الخاصة في مجال حقوق الإنسان تحت مظلة الأمم المتحدة في إطار جهودها المبذولة في هذا المجال، وقد تعدى الاهتمام بحماية الحق في الصحة ليمتد إلى المستوى الإقليمي حيث سعت الدول التي تربطها عوامل مشتركة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات من اجل تكريس وضمان حماية حق الإنسان في المستوي الصحي المطلوب.

وفي الختام ومن خلال ما تقدم ذكره خلصنا إلى بعض الاقتراحات نوردتها فيما يلي

- إعطاء أولوية لمراقبة حقوق الإنسان الصحية والتبليغ عنها في حالة انتهاكها.
- نقص الآليات القانونية المناسبة لمسألة الدول حول الانتهاكات المحتملة.
- منظمة الصحة العالمية يفتقر دستورها للنص على آلية رقابة للحق في الصحة.

ومنه يمكن صياغة مجموعة من الحلول:

- ✓ التنسيق بين المؤسسات الدولية المتخصصة وبقية أشخاص القانون الدولي في مجال الصحة.
- ✓ ينبغي للدول الأطراف في الالتزامات الدولية أو الإقليمية أن تحترم نشطاء المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني في سبيل مساعدة الفئات الضعيفة أو المهشمة (الطفل والمرأة) على أعمال حقها في الصحة.
- ✓ ينبغي للدول أن تشجع القضاة وممارسي المهن القانونية على إيلاء مزيد من الاهتمام لانتهاكات الحق في الصحة.

قائمة المراجع:

• المواد والنصوص القانونية:

1. المادة 12 من دستور منظمة الصحة العالمية.
2. المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
3. المادة 7 و8 من الميثاق الاجتماعي الأوروبي.
4. المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
5. المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 .
6. المادة 14 من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته 1999.
7. المادة 14 من بروتوكول حقوق المرأة الإفريقية الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 2005
8. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
9. المادة 1/12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، صادقت عليه الجزائر سنة 1989
10. مواد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والتي وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إدراجها ضمن القانون الدولي في 20 نوفمبر 1989 لتدخل حيز النفاذ في 1999.
11. التعليق العام رقم 14(الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه)، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الثانية والعشرين 2000، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا.
12. ديفيد المييدا وروبرت، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مانيسوتا، التعليق العام رقم 14 عن اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2000.

13. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب .

• الكتب:

1- احمد محمود رضوان حسن، حقوق الإنسان الأكثر ضعفا في المواثيق الدولية وتطبيقها في مصر، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، الطبعة الأولى 2022.

2- محمد المجذوب، التنظيم الدولي (النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.

• المذكرات :

1- شمس الدين معنصري، الآليات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2010/2011، ص 41 .

• المقالات والمواقع الرسمية:

1- أكلي لينده /دعاس نور الدين، دور الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في حماية حقوق الطفل، مقال منشور على مجلة أفاق العلوم التي تصدر عن جامعة زيان عاشور الجلفة.

2- العربي بن كعبان، علاقة الحق في الصحة مع الحق في الماء والحق في البيئة، دراسة في المواثيق الدولية والتشريع الجزائري، مقال منشور في مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد السابع، العدد 1، جوان 2021 .

3- إيمان العباسي، ضمانات الحق في الصحة من خلال النصوص القانونية الدولية والوطنية، مقال منشور على المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية.

- 4- بوادي مصطفى، اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 بين الإيجابيات والإشكاليات، مقال منشور على مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد السادس، تصدر عن مخبر الدراسات القانونية والبحوث القانونية والأسرة والتنمية الإدارية، جامعة المسيلة.
- 5- تيدروس ادهانوم غيريسوس، المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن دعم السياسات والنظم الصحية لتحقيق الأداء الأمثل للبرامج المعنية بالعاملين الصحيين المجتمعين، الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية.
- 6- جندي مبروك، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كآلية للرقابة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، مقال منشور على مجلة المفكر، العدد الثامن عشر، فيفري.
- 7- عبد اللطيف دحية /محمد مقيرش، الاتجار بالأطفال ... قراءة تحليلية للميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، مقال منشور على مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2.

الحق في الصحة، الحق في مستوى معيشي لائق والحق في الضمان الاجتماعي

The right to health, the right to an adequate standard of living and the right to social Security

د. قماس مسعودة (جامعة الجزائر 01)

Summary:

The world Health Organization has accompanied Algeria since its independence in implementing health programs in line with priorities. The organization aims to raise the level of health of all peoples to the highest possible level.

The food and agriculture Organization of the United Nations also works the improve agricultural productivity and provide a decent life for rural residents with the aim of ensuring food security for every human being. A decent housing means security of tenure. The office of United Nations High Commissioner for Human Rights also notes the right to social security, including:

- 1- Absence of work –related income due to illness, disability, maternity, work injury, unemployment, old age, or death of family member.
- 2- The high cost of accessing care.
- 3- Insufficient family support, especially for children and adults.

الملخص:

ترافق منظمة الصحة العالمية الجزائر منذ استقلالها في تنفيذ البرامج الصحية بالتوافق مع الأولويات، وتهدف المنظمة إلى رفع مستوى الصحة لدى جميع الشعوب إلى أعلى مستوى ممكن.

كما تعمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على تحسين الإنتاجية الزراعية وتوفير حياة كريمة لسكان الأرياف بهدف ضمان الأمن الغذائي لكل إنسان، وتشير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على حق الإنسان في السكن اللائق، حيث أن المنزل أساس حياتنا الاجتماعية والعاطفية، وفقا للقانون الدولي فان الحصول على سكن لائق يعني ضمان الحياة.

وتشير أيضا مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الحق في الضمان الاجتماعي ويشمل:

1- غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض، أو العجز، أو الأمومة، أو إصابة تحدث في إطار العمل، أو البطالة " أو الشيخوخة " أو وفاة احد أفراد الأسرة.

2- ارتفاع تكلفة الوصول إلى الرعاية.

3- عدم كفاية الدعم الأسري، خصوصا للأطفال و البالغين

مقدمة:

خلال القمة حول التنمية المستدامة المنعقدة في 25 سبتمبر 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة (بما في ذلك الجزائر) برنامجا جديدا للتنمية المستدامة بأفق 2030، يضم مجموعة 17 هدفا عالميا، تلتزم الدول بتحقيقها في ذلك الوقت. وتعتبر أهداف التنمية المستدامة نداءً عالميا للعمل على استكمال الفقر والجوع والعمل على توفير الصحة وحماية الكوكب وضمان حياة يعيشها الأشخاص في كنف السلم والازدهار⁽¹⁾.

ومن أجل ذلك اهتمت منظمة الأمم المتحدة بالصحة، الغذاء والسكن، بالإضافة إلى اهتمام الأمم المتحدة بالسكن والضمان الاجتماعي.

ومن هنا يطرح الإشكال كيف تم ذلك الاهتمام بالصحة والسكن والتغذية والضمان الاجتماعي.

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا اتباع الخطة التالية:

المبحث الأول: المستوى المعيشي اللائق

المطلب الأول: الحق في السكن

المطلب الثاني: الحق في الغذاء

المبحث الثاني: الصحة والضمان الاجتماعي

المطلب الأول: الصحة

المطلب الثاني: الضمان الاجتماعي

الخاتمة

(1) منظومة الأمم المتحدة، معا من أجل التنمية المستدامة، ص6.

المبحث الأول: المستوى المعيشي اللائق

المستوى المعيشي اللائق يعني حق كل إنسان في غذاء سليم وضرورة القضاء على الفقر والجوع، وكذا توفير سكن لائق للفرد والذي يعتبر من ضروريات الحياة الكريمة، لذلك قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، حيث يتمحور المطلب الأول حول "الحق في السكن"، أما المطلب الثاني فيتعلق "بالحق في الغذاء".

المطلب الأول: الحق في السكن

بيّنت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "السكن هو حق من حقوق الإنسان"، وبموجب القانون الدولي، فإن الحصول على سكن لائق يعني "ضمان الحياة"، بمنأى عن الخوف من الإخلاء أو الحرمان من المنزل أو الأرض، كما يقصد بذلك العيش في مكان يتوافق مع ثقافة الفرد، ويمكنه من الوصول إلى ما هو ملائم من خدمات ومدارس وفرص عمل.

تم الاعتراف بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، ومنذ ذلك الحين اعترفت معاهدات دولية أخرى في مجال حقوق الإنسان وأشارت إلى الحق في السكن.

وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهتها أن الحق في السكن اللائق ينبغي أن يفسر تفسيراً ضيقاً، بل ينبغي النظر إليه على أنه الحق في العيش في مكان معين بأمان وسلام وكرامة، ويرد توضيح بخصائص الحق في السكن اللائق أساساً في تعليقي اللجنة العاميين رقم 4 (1991) بشأن الحق في السكن اللائق ورقم 7 (1997) بشأن عمليات الإخلاء والقسري⁽¹⁾.

ويشمل الحق في السكن اللائق عددًا من الحريات منها:

أ. حماية الفرد من الإخلاء القسري، ومن تدمير وهدم مسكنه وحياته الخاصة وشؤون أسرته.

(1) www.ohchr.org (25.06.2022 à 13:00).

ب. حق الفرد في عدم التعرض للتدخل التعسفي في مسكنه وحياته الخاصة وشؤون أسرته.

ج. حق الفرد في اختيار محل إقامة وفي تحديد مكان عيشه وفي حرية التنقل.

كما يتضمن الحق في السكن اللائق مجموعة من الاستحقاقات منها:

أ- ضمان الحيابة.

ب. رد السكن والأراضي والممتلكات.

ج. الحصول على السكن اللائق على قدم المساواة ومن دون تمييز.

د. المشاركة في صنع القرارات المتصلة بالسكن على الصعيدين الوطني والمجتمعي.

وحتى يكون السكن لائقا يجب أن تتوفر فيه المعايير التالية كحد أدنى:

أ. ضمان الحيابة: لا يكون السكن لائقا إذا كان القاطنون فيه لا يتمتعون بدرجة من ضمان الحيابة

توفر لهم الحماية القانونية من عمليات الإخلاء القسري والمضايقات المختلفة... الخ.

ب. توفر الخدمات والتجهيزات والمرافق والبنية التحتية (مياه الشرب، الصرف الصحي، الطاقة

للتطهير... الخ).

ج. القدرة على تحمل التكلفة: يجب أن يكون السكن لائقا بحيث لا تكون تكلفته تحرم القاطنين

فيه من حقوق الإنسان الأخرى.

د. صلاحية السكن: يجب أن يضمن السلامة الجسدية ويوفر المساحة اللائقة، وحماية من البرد...

الخ.

هـ. تلبية الاحتياجات: يجب توفير احتياجات خاصة للفئات المحرومة والمهمشة.

و. الموقع: حتى يكون السكن لائقا يشترط قرابه من مكان العمل، الخدمات، الرعاية الصحية... الخ.

ي. الملائمة من الناحية الثقافية: ويشترط احترام التعبير عن الهوية الثقافية⁽¹⁾.

وكما رأينا أن السكن لا يكون لائقاً إلا إذا كان قريباً بمختلف الخدمات، بما في ذلك الأسواق، لكن هناك دول تعاني الفقر والجوع والحرمان بسبب الحروب، أو لأنها دولاً فقيرة. لذلك سنتطرق في المطلب الثاني للحديث عن الحق في التغذية.

المطلب الثاني: الحق في الغذاء

وفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2016، فإن من بين الأهداف والأغراض التي يسعى إليها هي:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله: بما في ذلك الفقر المدقع، خلال السنوات 15 القادمة، وينبغي أن يتمتع جميع الناس، بما في ذلك أفقرهم وأشدّهم ضعفاً بمستوى أساسي من المعيشة ومن استحقاقات الحماية الاجتماعية، أما الهدف الثاني هو:

2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة: ويسعى هذا الهدف إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية وإلى تحقيق إنتاج غذائي مستدام بحلول عام 2030، ويقوم هذا الهدف على الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يتمكن كل شخص من الحصول على ما يكفي من الغذاء المغذي، الأمر الذي يتطلب تعزيز الزراعة المستدامة على نطاق واسع ومضاعفة الإنتاجية الزراعية، وزيادة الاستثمار، وتشغيل أسواق التغذية بشكل سليم⁽²⁾.

كما تعمل الأمم المتحدة بباغذية والزراعة (FAO) على تحسين الإنتاجية الزراعية وتوفير نوعية حياة أفضل لسكان الأرياف بهدف ضمان الأمن الغذائي لكل إنسان.

وعلى مدى 70 سنة من التعاون بين الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أنجزت العديد من المشاريع في كافة ميادين الزراعة، بداية من الزراعة العائلية إلى إدارة الغابات، مروراً بتربية المائيات في

(1) www.ohchr.org (opcit).

(2) تقرير أهداف التنمية المستدامة، ص 3، 4.

الأحواض والصيد التقليدي، والتشغيل في الأرياف وأيضا الحفاظ على الإرث الجيني لسلاسل المواشي الجزائرية... الخ.

وعن طريق هذه المشاريع، تعمل المنظمة على تحسين أوضاع عيش الجزائريين بشكل مستدام، لاسيما النساء والشباب وسكان الأرياف، وهذا عن طريق تحسين تغذيتهم ومداخلهم من الزراعة وتطوير المحيط الريفي وحماية البيئة.

تتمثل المحاور الثلاثة الرئيسية لدعم منظمة الأغذية والزراعة لدولتنا (الجزائر) في:

- دعم التحسين المستدام للأداء التقني والاقتصادي والاجتماعي.
- دعم تحسين إدارة الموارد الطبيعية الفيزيائية (الأرض والماء) والبيولوجية (النبات والحيوان).
- دعم تكييف الإطار المؤسسي وتعزيز القدرات.

ومن بين النتائج التي حققتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالجزائر:

أ. المساعدة التقنية في مجال إدارة حرائق الغابات.

ب. تشخيص من أجل تنمية مندمجة ومستدامة للسلسلة الجبلية البيبان.

ج. إعداد استراتيجيةمكنة الزراعة بالجزائر.

د. الدعم التقني لتربية المائيات تكون مدمجة بالزراعة... وغيرها من النتائج⁽¹⁾.

كما سعت منظمة الأمم المتحدة إلى الاهتمام بالجانب الصحي، والضمان الاجتماعي للأفراد. وهذا

ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني.

(1) منظومة الأمم المتحدة بالجزائر من أجل التنمية المستدامة، ص 24، 25.

المبحث الثاني: الصحة والضمان الاجتماعي

ترافق منظمة الصحة العالمية الجزائر منذ استقلالها في تنفيذ البرامج الصحية بالتوافق مع الأولويات الوطنية . فقد تأسس برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية في ديسمبر 1995 ومقره بالجزائر , ويعتبر هذا البرنامج شراكة رائدة لحسيس العالم من اجل القضاء على الايدز. كما توجد انجازات جزائرية عديدة بدعم من منظمة الصحة العالمية والتي سوف نتعرض إليها بالتفصيل لاحقا . هذا وقد اهتمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالضمان الاجتماعي ودعت إلى ضرورة التكفل بالأشخاص العاجزين, الشيخوخة , عطلة الأمومة , والغياب عن العمل بسبب المرض . وللتعمق أكثر في هذا المبحث قسمناه إلى مطلبين , ويتمحور المطلب الأول حول "الصحة" , أما المطلب الثاني معنون بتسمية "الضمان الاجتماعي" .

المطلب الأول: الصحة

يهدف تقرير التنمية المستدامة لسنة 2016 التابع للأمم المتحدة، إلى ضمان توفير الصحة والرفاهية للجميع في جميع الأعمار، من خلال تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، وإنهاء أوبئة الأمراض السارية الرئيسية؛ وخفض الأمراض غير السارية والبيئية؛ وتحقيق التغطية الصحية للجميع، وضمان حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة والتي يمكن تحمل تكلفتها⁽¹⁾.

ترافق منظمة الصحة العالمية (OMS) الجزائر منذ استقلالها في تنفيذ البرامج الصحية بالتوافق مع الأولويات الوطنية.

وتمثل منظمة الصحة العالمية الوكالة التقنية للأمم المتحدة المتخصصة في مجال الصحة، وتهدف "لرفع مستوى الصحة لدى جميع الشعوب إلى أعلى مستوى ممكن"، بهيئاتها الموجهة وهيكلها المتخصصة، تمارس مهامها كسلطة موجهة ومنسقة في مجال الصحة عن طريق تحديد المعايير والاستراتيجيات، وكذا

(1) تقرير أهداف التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 4.

برامج البحث في مجال الصحة. وتدعم منظمة الصحة العالمية أيضا البلدان بهدف توفير إجابة سريعة للأزمات الصحية ذات البعد الدولي.

كما تحث على التغطية الصحية الشاملة وتحرص على ترقية صحة ورفاه الجميع ومن كافة الأعمار، كما أنها مقتنعة بأن صحة جميع الشعوب تمثل شرطا أساسيا للسلم العالمي وأن النتائج المحققة من طرف كل دولة في تحسين وحماية الصحة قيمة للجميع.

أما معالم حول إنجازات الجزائر بدعم من منظمة الصحة العالمية فتتمثل على سبيل المثال في:

- القضاء على حمى المستنقعات (المالاريا) في الولايات الشمالية للبلاد (1968-1985).
- على مرض الديدان المخيطية (دودة غينيا): إصدار الشهادة للجزائر في 2007.
- القضاء على شلل الأطفال: إذ تم تخليص الجزائر من داء شلل الأطفال في نوفمبر 2016.
- اعتماد مخبر داء السل والفطريات ومراقبة الصمود أمام مضادات داء السل كمخبر على مستوى إقليمي مكلف بمراقبة النوعية والإشراف على مخابر المنطقة الإفريقية.

هذا وقد اهتم القانون الدولي عن التأمين على العجز، أو الشيخوخة، أي عن طريق الضمان الاجتماعي موضوع مطلبنا التالي:

المطلب الثاني: الضمان الاجتماعي

اهتمت المفوضية الأممية لحقوق الإنسان بالضمان الاجتماعي للإنسان دون تمييز بين أفراد المجتمع وتشمل:

1. غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض، أو العجز، أو الأمومة، أو إصابة بحدث في إطار العمل، أو البطالة، أو الشيخوخة، أو وفاة أحد أفراد الأسرة⁽¹⁾.

(1) منظومة الأمم المتحدة، معا من أجل التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 27.

2. ارتفاع تكلفة الوصول إلى الرعاية الصحية.

3. عدم كفاية الدعم الأسري، خصوصاً للأطفال والبالغين.

- ويلعب الضمان الاجتماعي دوراً كبيراً في محاربة الفقر والتقليل منه، ومنع الاستبعاد الاجتماعي وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

- الحماية الاجتماعية مسألة أساسية وحاسمة للمسنين والأشخاص المعاقين والشباب⁽¹⁾.

- وعملاً بالمادة "9" من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنه: "تقر

الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية.

- هذا وقد قدمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها

العام رقم 19 إرشادات مفصلة للدول بشأن التزاماتها باحترام الحق في الضمان الاجتماعي وحمايته والوفاء

به. كذلك أشارت اللجنة إلى أن هذا الحق يتضمن السمات المترابطة والأساسية التالية⁽²⁾:

❖ **التوافر:** يتعين على الدول التأكد أن نظام الضمان الاجتماعي القائم أنه خاص بتقديم المستحقات

الضرورية لمعالجة الآثار ذات الصلة على المعيشة، ويجب أن تضطلع الدولة بإدارة هذا النظام والإشراف

عليه، على أن يتسم بالاستدامة بُغية ضمان الاستمرارية على مر الأجيال.

❖ **المخاطر والحالات الطارئة الاجتماعية:** وتشمل التغطية التي توفرها نظم الضمان الاجتماعي في

الدول الفروع الأساسية التسعة التالية: الرعاية ومدتها الصحية، المرض، الشيخوخة، البطالة، إصابات

العمل، دعم الأسرة والطفل، الأمومة، العجز والأيتام.

❖ **الكفاية:** يجب أن تكون المستحقات كافية في مقدارها، وعلى الدول أن تراقب وترصد بانتظام المعايير

المستخدمة في تحديد الكفاية.

(1) www.ohchr.org (25.06.2022 à 14:00).

(2) www.eschr.net.org (25.06.2022 à 14:00).

❖ إمكانية الوصول: تحتوي إمكانية الوصول إلى الضمان الاجتماعي على خمسة عناصر وهي: التغطية والأهلية، والقدرة على تحمل التكلفة، والمشاركة والمعلومات، والوصول المادي⁽¹⁾.

الخاتمة:

من خلال دراستنا للحقوق الاجتماعية والمتمثلة في الصحة، الضمان الاجتماعي والمستوى المعيشي اللائق للأشخاص، من خلال توفير السكن المناسب وتحسين التغذية وفق الاتفاقيات الدولية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- ضرورة وضع قانون دولي يحث على تعاون الدول للتكفل بالدول الفقيرة وتوفير للأفراد الرعاية الصحية الكافية، والسكن، والغذاء، بالإضافة إلى تأمين أفراد شعبها بشتى أنواع التأمين، كإثيوبيا.
- 2- تفعيل قانون دولي قصد مساعدة شعوب الدول أثناء الحرب وتقديم لها الرعاية الصحية الكافية واللازمة من قبل الدول، وكذا تقديم مساعدات غذائية وضرورة ترميم مساكنهم حتى يتمكنوا من العيش الكريم.
3. الدعوة إلى وضع اتفاقيات ومواثيق دولية تنص على الصحة، السكن والغذاء، وكذا الضمان الاجتماعي وانضمام كل دول العالم إليها والمصادقة عليها قصد توحيد الحقوق الاجتماعية بالتساوي بين شعوب الدول، عبر العالم بأسره.

قائمة المراجع:

- 1- منظومة الأمم المتحدة بالجزائر من أجل التنمية المستدامة
- 2- تقرير أهداف التنمية المستدامة.
- 3- www.ohchr.org.
- 4- www.eschr.net.org.

(1). (25.06.2022 à 14:30). www.eschr.net.org

Le droit à la santé, un droit humain fondamental

The right to health is a fundamental human right

د. نايلة عياتا، جامعة الجزائر 01

Abstract:

Throughout the decades, peoples, wars, natural disasters, the various pandemics that have shaken the world, and in particular the last one linked to Covid 19, health has always been considered as a priority for states, on Individually and collectively, this raises the question to know how this essential element could constitute a right enshrined and guaranteed by the various constitutions, a human universal fundamental right.

Indeed, the right to health is a universal human right, since it was mentioned for the first time in the constitution of the WHO in 1946: "To benefit from the highest possible standard of health constitutes one of the fundamental rights of every human being..." It is therefore the right to enjoy the best possible state of health.

The preamble to the above constitution defines health as a state of complete physical, mental, and social well-being, and not merely the absence of disease or infirmity.

The Universal Declaration of Human Rights of 1948 considers health as a component of the right to an adequate standard of living.

This right was again recognized in 1966 in the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights in its article 12.

In Algeria, the right to health has constitutional value since Article 63 of the constitution and according to the constitutional revision of November 1, 2020, expressly enshrines this right.

Indeed, the State takes care to ensure the citizen the protection of his health, in particular of the deprived people as well as the prevention and the fight against the epidemic and endemic diseases.

We will discuss the content, characteristics and scope of this fundamental right which is a priority because of its importance in the development process both internationally and nationally.

Résumé :

Depuis des décennies , et à travers les guerres , les catastrophes naturelles, les différentes pandémies qui ont secouées le monde , et notamment la dernière liée au Covid 19 , la santé a toujours été considérée comme une priorité des états , sur le plan individuel et collectif, cela nous interpelle et nous incite à se demander si cet élément indispensable a tout être humain constitue un droit consacré et garanti par les différentes constitutions ainsi que par les conventions internationales, ce qui lui confère le statut droit fondamental universel humain .

En effet le droit à la santé est un droit humain universel, puisqu'il a été mentionné pour la première fois dans la constitution de l'OMS en 1946 :« Bénéficiaire du plus haut standard

possible de santé constitue l'un des droits fondamentaux de tout être humain... », C'est donc le droit de jouir du meilleur état de santé possible.

Le préambule de la constitution citée ci-dessus définit La santé comme étant un complet état de bien-être physique, mental et social, et ne consiste pas seulement en une absence de maladie ou d'infirmité.

D'autre part, la déclaration universelle des droits de l'homme de 1948 considère la santé comme composante du droit à un niveau de vie suffisant.

Ce droit a de nouveau été reconnu en 1966 dans le pacte international sur les droits économiques, sociaux et culturels en son article 12.

En Algérie, le droit à la santé a valeur constitutionnelle puisque L'article 63 de la constitution et selon la révision constitutionnelle du 1^{er} novembre 2020, consacre ce droit expressément et lui accorde plusieurs garanties.

En effet l'Etat veille à assurer au citoyen la protection de sa santé, notamment des personnes démunies ainsi que la prévention et la lutte contre les maladies épidémiques et endémiques.

Nous aborderons le contenu, les caractéristiques et l'étendue de ce droit fondamental qui constitue une priorité en raison de son importance dans le processus de développement tant sur le plan international que sur le plan national.

Introduction :

La santé est une préoccupation d'ordre individuel mais aussi collectif.

En effet, à travers les décennies, les peuples, les guerres, les catastrophes naturelles, les différentes pandémies qui ont secouées le monde, et notamment la dernière crise sanitaire liée au Covid 19, la santé a toujours été considérée comme une préoccupation majeure et un secteur prioritaire, cela induit à se demander dans quelle mesure ce bien si précieux bien pourrait constituer un droit consacré et garanti par les différentes constitutions et législations, un droit fondamental universel .

En effet le droit à la santé est un droit humain universel, puisqu'il a été mentionné pour la première fois dans la constitution de l'OMS en 1946 :« Bénéficiaire du plus haut standard possible de santé constitue l'un des droits fondamentaux de tout être humain... », C'est donc le droit de jouir du meilleur état de santé possible.

Le préambule de la constitution citée ci-dessus définit La santé comme étant un complet état de bien-être physique, mental et social, et ne consiste pas seulement en une absence de maladie ou d'infirmité.

D'autre part, la déclaration universelle des droits de l'homme de 1948 considère la santé comme composante du droit à un niveau de vie suffisant.

Même si le droit à la santé a été reconnu depuis 1946, son statut juridique reste difficile à cerner, et selon une étude réalisée en octobre 2021 l'aspect collectif semble l'emporter sur l'aspect individuel, c'est donc la santé publique qui bénéficie d'une protection constitutionnelle.

Ce droit a de nouveau été reconnu en 1966 dans le pacte international sur les droits économiques, sociaux et culturels en son article 12.

En Algérie, le droit à la santé occupe une place prépondérante, il a été consacré depuis l'indépendance dans l'ordre juridique, il a une valeur constitutionnelle puisque L'article 63 de la constitution et selon la révision constitutionnelle du 1^{er} novembre 2020, consacre ce droit expressément.

En effet l'Etat a toujours veillé à assurer au citoyen la protection de sa santé, notamment des personnes démunies ainsi que la prévention et la lutte contre les maladies épidémiques et endémiques.

Une partie de la doctrine préfère discuter d'un droit à la protection de la santé plutôt que d'un droit à la santé, la crise sanitaire Covid 19 a largement confirmé l'importance de la protection avant tout accordée à la santé publique parfois au détriment des autres libertés.¹

Par ailleurs, le droit à la santé, ne consiste pas seulement le droit bénéficier des soins médicaux en cas de maladie ou d'un système de santé publique visant à prévenir et à éradiquer la maladie. C'est également le droit en général de vivre dans des conditions descentes au plan économique.

Le droit à la santé est donc loin d'être limité aux droits liés aux soins, il est étroitement lié à de nombreux autres droits humains, dont le droit à l'alimentation en eau, le droit au logement,

¹ Marie claire Ponthoreau, Le droit à la santé, une perspective de droit comparé, EPRS ? Étude du service de recherche du parlement européen, octobre 2021, P 11

le droit au travail, le droit à l'éducation, à la vie, à la non-discrimination, au respect de la vie privée, l'accès à l'information, l'interdiction de la torture, entre autres.

La Déclaration universelle pour l'élimination définitive de la faim et de la malnutrition adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies en 1974 a insisté sur l'existence d'un lien étroit entre le droit à la santé et le droit de se nourrir « Le droit fondamental à toute personne d'être à l'abri de la faim »

La santé est alors un droit pour tous et non un privilège, il est encadré par des conventions internationales d'une part mais aussi par des droits nationaux d'autre part.

Nous aborderons l'envergure et l'étendue de ce droit fondamental qui constitue une priorité en raison de son importance dans le processus de développement tant sur le plan national que sur le plan international.

Section1 : La consécration du droit à la santé en droit national

Nous aborderons le fondement juridique du droit à la santé dans l'ordre juridique national et sa consécration aussi bien au sein des différentes constitutions, qu'à travers les chartes nationales y compris la charte de la santé de 1998, et des différentes lois relatives à la santé.

Sous-section 1 : La consécration constitutionnelle :

Les différentes lois qui se sont succédé depuis l'indépendance, ont abordé le droit à la santé de manière et à des niveaux différents.

Le droit à la santé a en effet connu une évolution remarquable dans les différentes constitutions, nous aborderons ce droit dans les constitutions avant 1996 (A) englobant la

constitution de 1963(1) , celle de 1976(2), celle de 1989(3), et d'autre parle droit à la santé après la constitution de 1996 révisée en 2002(1) , en 2008(2) en 2016(3) et dernièrement en 2020.(4)

A/ Le droit à la santé avant la constitution 1996 :

Nous verrons l'évolution du droit à la santé selon la constitution de 1963(1), la constitution de 1976(2), et selon celle de 1989(3)

1-La constitution de 1963 :

A l'indépendance l'Algérie est dotée de la première constitution celle de 1963, cette dernière n'a pas consacré expressément et directement le droit à la santé mais, elle a comporté le droit des individus au travail et à une vie descente.

2-La constitution de 1976 :

L'article 67 de la constitution de 1976 a consacré le droit de tout citoyen a la prise en charge sanitaire.

La garantie de ce droit est assurée par des services de soins gratuits de santé publique ainsi que par l'extension de la médecine épidémiologique.

3- La constitution de 1989 :

Il a été précisé au sein de cette constitution et par le biais de l'article51 le champ d'intervention de l'état en matière de prévention et de lutte contre les maladies contagieuses, La gratuité des soins a été confirmé par cette constitution.

B/Le droit à la santé après la constitution de 1996 :

Après la promulgation et l'entrée en vigueur de la constitution de 1996, cette dernière a subi plusieurs révisions constitutionnelles, tout d'abord en 2002, puis en 2008, en 2016 et tout dernièrement en 2020 (par le biais du référendum du 01/11/2020), nous aborderons comment le droit à la santé a évolué au fil de ces révisions constitutionnelles.

1-La constitution de 1996 :

La constitution de 1996 ¹ le droit à la santé a été consacré par l'article 54 qui dispose que l'Etat assure le droit des citoyens à la prise en charge et à la prévention médicale.

Le constituant a utilisé le terme « protection de la santé. » comme droit de tous les citoyens.

L'Etat selon cet article assure aussi la prévention et la lutte contre les maladies épidémiques et endémiques.

2-La révision constitutionnelle de 2008 :

Lors de la révision constitutionnelle de 2008 ² adoptée par la loi 08-19 du 15 novembre 2008, l'article 54 a été maintenu ou le droit à la santé du citoyen est garantie, l'Etat assure la prévention et la lutte contre les maladies épidémiques et endémiques.

L'article 55 de cette loi consacre le droit à la protection, à la sécurité et à l'hygiène dans le travail.

¹ La constitution de 1996 adoptée par référendum du 28/11/1996, promulguée par décret présidentiel n°96-438 du 07/12/1996, jo n°76 du 08/12/1996, (la constitution de 1996 a fait l'objet de trois révisions (la loi 02-03 du 10/04/2002 jo n°25 du 14/04/2002, la loi 08-19 du 15/11/2008 Jo n° 63 du 16/11/2008, la loi 16-01 du 06/03/2016, jo n°14 du 07/03/2016)

² Loi 18/19 du 15/11/2008, publié au journal officiel n° 63 du 16/11/2008.

3-La révision constitutionnelle de 2016 :

Ce n'est qu'en 2016 lors de la révision constitutionnelle que le droit à la santé et a été consacrée par le biais de l'article 66 alinéa 2 de la constitution qui énonce une extension du droit à la santé par le biais d'une garantie assurée par l'Etat de réunir les conditions de soins pour les personnes démunies.¹ Ce qui nous renvoie au droit à la gratuité des soins comme élément constituant le droit à la santé.

4-La révision constitutionnelle de 2020 :

En 2020, lors de la révision constitutionnelle du 1er novembre 2020, au vu de l'importance grandissante du droit à la santé dans le monde surtout avec l'apparition de la pandémie liée à la covid 19, la constitution se dote de l'article 63 réservé au droit à la santé, avec un élargissement de ce droit à d'autres éléments constituant le droit à la santé ce qui prouve qu'il s'agit bien d'un droit fondamental lié aux droits de l'homme d'où la raison de garantir expressément ce droit dans la norme suprême de l'Etat.

En effet selon cet article l'Etat assure au citoyen :-

- L'accès à l'eau potable et à sa préservation pour les générations futures.
- La protection de sa santé notamment des personnes démunies ainsi que la prévention et la lutte contre les maladies épidémiques et endémiques ;
- L'accès au logement, notamment pour les catégories défavorisées.

¹ L'article 66 alinéa 2 dispose « l'Etat veille à réunir les conditions de soins pour les personnes démunies. »

Cette consécration constitutionnelle est une avancée remarquable dans le domaine des droits de l'homme, puisque la vision du droit à la santé par législateur est une vision extensive qui tend vers d'autres droits liés à la santé au bien-être du citoyen, ce qui fait de ce droit un droit humain.

En effet, le droit à la santé a valeur constitutionnelle puisque à travers l'article 63, l'Etat veille à assurer au citoyen des droits liés à la santé autre que la seule protection de sa santé, notamment le droit au logement le droit à l'eau potable, le droit à la prévention contre les maladies.

Le droit à la santé a été consacré également dans différentes chartes nationales et au sein des lois sur la santé.

Sous section2: La consécration du droit à la santé dans les différentes chartes et lois relatives à la santé :

Nous aborderons le droit à la santé d'une part dans les dispositions des différentes chartes nationale de 1976 et celle de 1986, ainsi que dans la charte de la santé de 1998 (A), pour étudier ensuite ce droit a travers les lois sur la santé de 1985 et celle de 2018¹(B)

A- La consécration dans les différentes chartes :

Nous aborderons les dispositions relatives au droit à la santé dans la charte de 1964, celle de 1976, celle de 1986.

¹ Loi 18-11 du 02 juillet 2018 relative à la santé, publié au journal officiel n°46 du 29 juillet 2018.

1- La charte de 1964 :

Cette charte n'a pas consacré le droit à la santé de manière claire et directe, elle a néanmoins donné quelques orientations pour établir un plan préliminaire concernant le domaine de la santé comme le service civil obligatoire, cette charte a donné des instructions dans le but d'établir une formation afin d'arabiser la santé.

Une deuxième charte nationale a été plus précise et a visé directement les droits garantis par l'Etat dans le domaine de la santé, il s'agit de la charte nationale de 1976.

2-La charte nationale de 1976¹ :

Cette charte promulguée le 05/07/1976 par le défunt président Houari Boumediene traite des différents aspects de la vie politique et sociale, elle aborde le volet sanitaire en garantissant la prise en charge et l'amélioration du niveau de santé de la population.

La charte nationale de 1976 a apporté une nouvelle vision du rôle de l'activité sanitaire et a mis l'accent sur l'obligation de faire participer le secteur sanitaire dans le développement et la protection de la maternité et l'enfance et le contrôle sanitaire dans les écoles ainsi que les activités liées à l'alimentation, la médecine du travail et les fléaux sociaux ainsi que de la médecine épidémiologique.²

La charte garantit la gratuité de la médecine publique qui est la base de l'activité médicale dans le secteur public et que son applicabilité effective sur le terrain et au niveau de la population nécessite l'extension des structures sanitaires et leur répartition de manière

¹ La charte de 1976, promulguée le 05/07/1976 entrée en vigueur le 30/07/1976, elle a été abrogée le 23/02/1989.

équitable à travers le territoire national, la construction de nouveaux hôpitaux, la production de médicaments et la formation du personnel de santé et des médecins pour assurer un médecin pour 2000 habitants et une équipe médicale au moins pour chaque petite commune ou quartier, et le développement de la maternité et l'enfance ainsi que le contrôle sanitaire scolaire.¹

3-La charte nationale de 1986² :

Cette charte a été adoptée par le référendum du 16 février 1986.

Selon les dispositions de cette charte nationale, la gratuité des soins a été décrétée comme acquis révolutionnaire et comme base de la santé publique, elle traduit en outre l'expression de la solidarité elle est aussi un moyen de concrétiser le droit de tout citoyen aux soins.

4-La charte de la santé de 1998 :

Il a été instauré une charte de la santé en 1998 suite aux séances organisées au palais des nations le 26, 27, 28 mai 1998 par les praticiens et professionnel de la santé.

Il a été question d'adapter le système de santé aux changements économiques et sociaux.

La charte vise à fixer les principes de base et les priorités du secteur de la santé.

La charte de 1998 consacre la gratuité des soins, la justice sociale, la solidarité sur le plan social et l'amélioration de la gestion administrative dans le secteur de la santé ce qui constitue des éléments d'un système de santé constant et efficace.

¹- نور الدين حاروش، حق المواطن في الصحة بين النصوص و الواقع ، مجلة الاجتهاد ، سداسية عدد 08، جوان 2015، ص124 .

² Décret n°86-22 du 09 février 1986 relatif à la publication au journal officiel de la république algérienne Démocratique et populaire de la charte nationale adoptée par référendum du 16 janvier 1986.

A côté des chartes citées ci-dessus, les différentes lois qui se sont succédées depuis l'indépendance, ont abordé le droit à la santé de manière et à des niveaux différents.

B- La consécration législative du droit à la santé :

En plus des différentes chartes et constitution ayant consacré le droit à la santé, il existe différentes lois relatives à la santé qui se sont succédées à travers les décennies.

A la suite de l'ordonnance 73-65 du 28/12/1973 instituant la gratuité des soins dans le secteur public, la loi de 1985 est venue apporter plus de précisions quant au droit à la santé en Algérie. En 2018 une nouvelle loi a donné une vision plus large et développée du droit à la santé, ce qui concorde avec le sens et l'envergure de ce droit sur le plan international.

1/ La loi 85/05 relative à la protection de la santé :

En effet l'ordre juridique Algérien s'est doté de la loi 85/05 du 16/02/1985 de 1985, relative à la protection et à la promotion de la santé¹, cette loi a été modifiée en 2008 par la loi 08/13 du 20/07/2008.²

Cette modification n'a pas prévu de nouvelles dispositions concernant le droit à la santé d'une manière directe, mais a comporté des dispositions relatives aux produits pharmaceutiques et aux dispositifs médicaux.

L'article 20 de la loi 85-05 relative à la protection de la santé consacre le droit à la gratuité des soins.

¹ Loi 85+05 du 16/02/1985 publiée au journal officiel n°44 du 03/08/1985.

² Loi 08/13 du 20/07/2008 parue au journal officiel du 03/08/2008 n°44.

Et selon l'article 21, l'Etat met en œuvre tous les moyens destinés à protéger et à promouvoir la santé en assurant la gratuité des soins.

En 2018, notre système sanitaire s'est doté d'un nouveau texte, il s'agit de la loi 18-11 du 02/07/2018.

2/La loi 18-11 du 02/07/2018¹ :

Le droit à la santé a été consacré par le biais de notre ordre juridique et plus spécialement par le biais de plusieurs dispositions de la loi 18-11 du 02-07/2018 qui a été complétée et amendée en 2020 par le biais de l'ordonnance 20-02 du 30/08/2020.²

En effet le titre premier de la loi sus citée a été consacré aux dispositions et principes fondamentaux régissant le domaine de la santé.

L'article 2 de la loi 18/11 énonce que la protection et la promotion de la santé concourent au bien-être physique, mental et social de la personne, à son épanouissement au sein de la société et constituent un facteur essentiel du développement économique et social.

Cette loi fixe des objectifs en matière de santé qui consistent à assurer la protection de la santé des citoyens à travers l'égal accès aux soins, les garanties de la continuité du service public de santé et la sécurité sanitaire.

¹ Loi 18-11 DU 02/11/2018 complétée et amendée par l'ordonnance 20-02 du 30/08/2020, relative à la santé publiée au journal officiel n°46 du 29/07/2018.

² Ordonnance 20-02 du 30/08/2020, publiée au journal officiel n°50 du 30/08/2020.

Les activités de santé selon cette loi s'appuient sur les principes de hiérarchisation et de complémentarité des activités de prévention, de soins et de réadaptation des différentes structures et les établissements de santé.

Il est précisé dans la loi 18-11 relative à la santé que la politique nationale de santé s'appuie, notamment dans sa mise en œuvre, sur l'intersectorialité, à travers la contribution, l'organisation et l'orientation des différents acteurs intervenant dans le domaine de la santé.¹

Le système national algérien s'appuie sur un système de service public fort qui garantit la prise en charge des besoins de la population en matière de santé de manière globale cohérente et continue.

Le système national garantit l'égalité d'accès aux soins, la solidarité et l'équité entre tous, il garantit par ailleurs la continuité du service public.

Il faut noter que l'Etat Algérien contrairement à d'autres pays œuvre à tous les niveaux, à la concrétisation du droit à la santé, comme droit fondamental de l'être humain à travers l'extension du secteur public pour une couverture sanitaire optimale c'est à dire sur l'ensemble du territoire national.

La protection et la promotion de la santé qui ont pour but d'assurer la protection du patient de l'environnement, de l'hygiène, du cadre de vie, la salubrité du milieu et cadre de vie ainsi que le milieu de travail.

¹ Article 4 de la loi 18/-11 du 02/07/2018, publié au Jo n°46 du 29/07/2018 complétée et amendée par l'ordonnance 20-02 du 30/08/2020.

L'Etat œuvre dans le cadre de la garantie du droit à la santé à l'élimination des inégalités en matière d'accès aux services de santé, il organise à cet effet la complémentarité entre les services public et privé.

Le droit à la santé est aussi garantie par l'article 21 de la loi relative à la santé qui prévoit que toute personne a droit à la protection, à la prévention, aux soins, et à l'accompagnement qu'exige son état de santé, en tous lieux et à toutes les étapes de sa vie.

On notera par ailleurs que la loi sus citée a une vision large du droit à la santé comportant plusieurs droits à la fois, ce qui abonde dans les sens qu'a voulu lui donner les instances internationales et les textes internationaux.

Section 2 : Le droit à la santé sur le plan international

Le droit à la santé est un élément fondamental des droits de l'homme,

La déclaration universelle des droits de l'homme de 1948 évoque la santé comme partie intégrante du droit à un, niveau de vie suffisant¹ et ce droit a été reconnu comme un droit un droit de l'homme par le pacte international de 1966 relatif aux droits économiques, sociaux et culturels.

Nous aborderons le droit à la santé et son contenu selon la vision l'organisation mondiale de la santé d'une part, selon le pacte international.

¹ Article 25 de la déclaration universelle des droits de l'homme.

Sous section 1 : Le droit à la santé selon l'organisation mondiale de la santé OMS¹:

« Une meilleure santé est essentielle au bonheur et au bien-être. Une meilleure santé contribue également de manière importante au progrès économique, puisque les populations en bonne santé vivent plus longtemps, sont plus productifs et épargnent plus »

C'est ainsi que l'organisation mondiale de la santé place le droit à la santé dans le contexte global de développement.²

En effet un lien étroit existe entre la santé et le développement et c'est ce qui ressort de l'évolution du droit à la santé à travers les décennies

Et la pandémie qui a frappée et bouleversé le monde entier depuis fin 2019 montre bien le lien qui existe entre la santé et l'économie, puisque la pandémie liée au covid 19 a déstabilisé l'économie mondiale et a changé le monde.

L'organisation mondiale de la santé a été omniprésente durant cette crise sanitaire pour gérer au mieux la situation dramatique et les états ont dû agir dans l'harmonie et l'entraide suivant les recommandations de l'organisation mondiale de la santé qui a œuvré pour préserver le droit à la santé dans tous ses aspects et le volet préventif à travers la vaccination a joué un grand rôle dans la préservation du droit à la protection de la santé.

En effet Selon l'organisation mondiale de la santé, le droit à la santé n'est pas limité au droit de bénéficier de soins en cas de maladie, il englobe des libertés et des droits :

¹L'OMS est une institution spécialisée de l'organisation des nations unies pour la santé publique créée en 1948, elle dépend directement du centre économique et social des nations unies et son siège se situe dans le canton de Genève en suisse.

² Pierre Marie David, la santé : un enjeu majeur de plus en plus central dans les politiques publiques de développement international ? revue de l'association française de sociologie n°06/2011, p1.

Les libertés se résument au droit de l'être humain de contrôler sa propre santé, ainsi que le droit à son intégrité physique.

A partir de ces droits qui font partie intégrante du droit à la santé, l'être humain ne peut être soumis à la torture, et il ne peut être soumis à un traitement ou une expérience médicale sans son consentement.¹

Parmi les droits liés étroitement au droit à la santé et qui le composent, le droit d'accès à un système de protection de la santé garantissant à chacun sans inégalité, la possibilité de jouir du meilleur état de santé possible.

D'autres traités internationaux ont reconnu le droit à la santé, nous citerons le pacte international sur les droits économiques sociaux et culturels et la convention internationale relative aux droits de l'enfant.²

Sous-section 2: Le pacte international sur les droits économiques sociaux et culturels

Le droit à la santé a été reconnu en 1966 par le pacte international sur les droits économiques et sociaux³, ce droit a été consacré expressément par le biais de l'article 12 de ce pacte international.

¹ Article sur la Santé et droit de l'homme, organisation mondiale de la santé, publié le 29/2/2017.

² -Convention internationale 1989 relative aux droits de l'enfant adoptée par l'assemblée générale de l'ONU le 20/11/1989, ratifiée par l'Algérie avec déclarations interprétatives par décret présidentiel n° 92-461 du 19 décembre 1992.

³ L'article 12 du pacte international sur les droits économiques et sociaux et culturels dispose : « Les états parties au présent pacte reconnaissent le droit qu'a toute personne de jouir du meilleur état de santé physique et mentale qu'elle soit capable d'atteindre.

Le comité sur les droits économique sociaux et culturels, une instance composée d'experts indépendants en charge du suivi de l'application du pacte a fourni une large interprétation de l'article 12 de la charte.

En effet selon cette interprétation le droit à la santé est un droit global, dans le champs duquel entrent non seulement la prestation de soins de santé appropriés en temps opportun, mais aussi les facteurs fondamentaux déterminants de la santé tels que l'accès à l'eau salubre et potable et à des moyens adéquats d'assainissement, l'accès à une quantité suffisante d'aliments sains, la nutrition et le logement, l'hygiène du travail et du milieu et l'accès à l'éducation et à l'information relative à la santé .

Le droit à la santé s'applique à tous les états : chaque état ayant ratifié au moins un traité international sur les droits humains reconnait le droit à la santé.

Sous-section 3 : la convention internationale de l'enfant

Parmi les principaux textes relatifs à la protection de l'enfant la convention relative aux droits de l'enfant adoptée par l'assemblée générale des nations unies le 20/11/1989 ratifié par l'Algérie avec déclarations interprétatives par décret présidentiel n° 92-461 du 19 décembre 1992.

2- Les mesures que les états parties au présent pacte prendront en vue d'assurer le plein exercice de ce droit devront prendre les mesures nécessaires pour assurer :

La diminution de la mortalité et de la mortalité infantile, ainsi que le développement sain de l'enfant, l'amélioration de tous les aspects de l'hygiène du milieu et de l'hygiène industrielle, c/ La prophylaxie et le traitement des maladies épidémiques endémiques professionnelles et autres, ainsi que la lutte contre ces maladies d/ La création de conditions à assurer à tous des services médicaux et une médicale en cas de maladie.

La convention garantie la reconnaissance des états membres de jouir du meilleur état de santé

L'article 28 de la convention des droits de l'enfant énonce en son point f que les états membres assurent le développement des soins de santé préventifs (vaccinations, Consultations suivi, bilans de dépistage, les conseils aux parents...)

L'alinéa 3 édicte le devoir des états à prendre toutes les mesures efficaces appropriées en vue d'abolir les pratiques traditionnelles préjudiciables à la santé des enfants.

L'article 25 de la même convention du droit de l'enfant de 1989 dispose que les états membres reconnaissent à l'enfant placé par les autorités compétentes pour recevoir des soins, une protection ou un traitement physique ou mental, le droit à un examen périodique dudit traitement et de toute autre circonstance relative à son placement.

La convention garantie a tout enfant le droit de bénéficier de la sécurité sociale y compris les assurances sociales.

Les états membres reconnaissent aussi le droit à tout enfant à un niveau de vie suffisant pour permettre son développement physique, mental, spirituel, moral et social.

Les états membres reconnaissent le droit de jouir du meilleur état de santé possible et de bénéficier de services médicaux et de rééducation. Ils s'efforcent de garantir qu'aucun enfant ne soit privé du droit d'accès à ces services.

La convention énumère un certain nombre de mesures appropriées afin de

- De réduire la mortalité parmi les nourrissons et les enfants.

- Assurer à tous les enfants l'assistance médicale et les soins
- Lutter contre les maladies et la malnutrition.
- Assurer aux mères des soins prénatals et postnatals appropriés.
- Faire en sorte que les parents et les enfants reçoivent une information sur la santé et la nutrition de l'enfant, les avantages de l'allaitement maternel

Conclusion :

Le droit à la santé présente différentes facettes, car ce droit, considéré comme un droit humain, englobe en lui-même plusieurs droits et son statut juridique reste complexe et difficile à cerner.

C'est ainsi qu'une réelle controverse existe au sein de la doctrine sur la reconnaissance d'un véritable droit à la santé en tant que droit subjectif, une prédominance est accordée dans la doctrine de plusieurs pays au droit à la protection de la santé, un terme qui correspond mieux selon nous à ce droit humain qui découle directement des droits de l'Homme et qui dépasse les limites qu'on pourrait lui imposer.

Ce droit a connu une évolution à travers les décennies il s'est avéré étroitement lié au développement et à l'économie dépassant le côté social et purement sanitaire et donc lié à la santé, dépassant l'intérêt individuel vers un intérêt collectif.

A partir de l'année 2000 La santé occupe une place centrale dans les discours de développement et c'est dans ce contexte que les textes nationaux ou internationaux qui encadrent ce droit et le garantissent dans tous ses aspects ont abondés jusqu'à ce que l'arsenal juridique lié à ce droit humain au niveau local et international explose durant la

dernière crise sanitaire liée au covid 19, tant la sécurité sanitaire national et mondial apparaît comme une question d'urgence et tant l'importance majeure de ce droit sacré a été confirmée dans son volet mondial et universel.

Les données et réformes économiques redéfinissent la santé malgré les discours sur les droits humains ce qui montre une réémergence des théories de la modernisation.

Au vu des textes qui encadrent ce droit sacré qui est le droit à la santé, un droit humain a sacralisé tant sa violation pourrait engendrer des catastrophes.

Sur le terrain aussi bien en Algérie et que sur le plan mondial ce droit reste à développer, et à préserver, des efforts sont à fournir par les institutions nationales régionales, et internationales.

Il faudra à cet effet mettre se pencher sur

- Le développement et la modernisation du système de gestion des structures sanitaires avec l'instauration d'un système de contrôle rigoureux.
- Réserver un financement et une subvention conséquente au secteur de la santé considéré comme prioritaire.
- Améliorer la qualité de la formation au niveau des facultés de médecine, pharmacie, biologie et écoles paramédicales en favorisant la création de nouveaux laboratoires pour la formation pratique des étudiants.
- Informatiser les systèmes des données liées à la santé en matière curative et préventives pour une meilleure gestion des flux.

- Etablir un système de contrôle de santé préventif sous forme d'examens médicaux, bilans obligatoires au niveau des établissements et institutions publiques et privées.
- Renforcer et subventionner les initiatives associatives médicales locales régionales, et nationales et encourager la collaboration internationale dans le domaine de la gestion et de recherche dans le domaine médical.
- Financer et subventionner le domaine des recherches dans le but de prévenir contre les différentes maladies et déterminer les facteurs de risques liés à la pollution, stress, pauvreté, pour mieux éradiquer les causes.
- Réserver des moyens humains et matériels de pointe en assurant une répartition géographique juste et équitable.
- Créer un statut spécial au corps médical et paramédical (médecins, infirmiers, techniciens de la santé.)
- Favoriser la collaboration et l'entraide entre les états et les organisations internationales ainsi que les associations médicales à l'effet de promouvoir le droit à la santé dans tous ses aspects préventifs et curatifs.

Références bibliographiques :

1/Conventions internationales

- Pacte international relatifs aux droits économiques, sociaux et culturels de 1966.
- Déclaration universelle des droits de l'homme adoptée le 10/12/ 1948à Paris (DUDH).

-Convention internationale 1989 relative aux droits de l'enfant adoptée par l'assemblée générale de l'ONU le 20/11/1989, ratifiée par l'Algérie avec déclarations interprétatives par décret présidentiel n° 92-461 du 19 décembre 1992.

-Constitution de l'organisation mondiale de la santé.

2/ Les constitutions Algériennes :

-Constitution de 1963.

-Constitution Algérienne de 1976.

-Constitution de 1989.

-Constitution de 1996 révisée en 2002, 2008, 2016 et 2020.

3/ Les chartes :

-Charte nationale de 1964.

-Charte nationale de 1976.

-Charte nationale de 1986.

-Charte de la santé 1998.

4/ Les lois :

-Loi n°85/05 du 16/02/1985 relative à la protection et promotion santé modifiée et complétée par la loi 08/13 du 20/07/2008.

-Loi n°15-12 du 15/07/2015 relative à la protection de l'enfant.

-Loi n° 18/11 DU 02/11/2018 relative à la santé publiée au journal officiel n°46 du 29/07/2018 relative à la santé complétée et amendée par l'ordonnance 20-02 du 30/08/2020.

5/Ouvrages :

-Farouk Zahi, La santé publique, une profession de foi, Enag édition, Alger2014.
-Didier Sicard, L'éthique médicale et la bioéthique, édition que sais –je ? Sciences 6ème édition 2020.

6/Articles et Revues :

-Paul Mathieu, La responsabilité pénale du médecin en Droit belge, Revue de la cour suprême, Numéro spécial sur La responsabilité pénale médicale à la lumière de la législation et de la jurisprudence, 2011

- Marie Claude Ponthoreau, Le droit à la santé, une perspective de droit comparé, Service de recherche du parlement européen, Unité bibliothèque de droit comparé, France, octobre 2021.

-Pierre –Marie David, La santé : un enjeu de plus en plus central dans les politiques publiques de développement international, revue de l'association française de sociologie volume 6/2011.

- Soulimane Abdelkrim, Des programmes de promotion de la santé et d'éducation pour la santé en Algérie : situation actuelle et perspectives.

7/Articles en arabe :

-نور الدين حاروش ، حق المواطن في الصحة بين النصوص و الواقع ، مجلة الاجتهاد ، سداسية عدد

08، جوان 2015 .

8/ Site internet :

www.wma.net/fr/ce-que-nous-faisons/droits-humains/droit-a-la-sante/

Contraintes et opportunités à la participation économique des femmes

صعوبات وفرص المشاركة الاقتصادية للمرأة

الدكتورة نادية آيت زاي، جامعة الجزائر 01 Université D'Alger

ملخص:

كانت النصوص القانونية المتعلقة بعلاقات العمل في صالح المرأة في الجزائر منذ الاستقلال. حيث أكدت القوى السياسية على الدوام رغبتها في تعزيز اندماج المرأة في الحياة الاقتصادية. يستبعد النظام القانوني والمؤسسي جميع أشكال التمييز، بالمقارنة مع الأساليب القانونية الحديثة، ويكرس الحق في العمل، والمساواة بين الجنسين، وكذلك المساواة في التعليم والتوظيف والتكوين والحماية الاجتماعية. ومع ذلك، إذا كانت الترسنة القانونية التي سنقدمها مناسبة للمرأة، فلا تزال هناك فجوة بين القانون والممارسة. كما ان الوعي بالممارسات التمييزية يوضح هذا التناقض ويسلط الضوء على تناقض السلوكيات والانقسام في الوضع الذي يتم فيه حجز النساء.

Résumé :

Les textes juridiques concernant les relations de travail ont toujours été favorables aux femmes en Algérie. Depuis l'indépendance les pouvoirs politiques ont toujours affirmé leur volonté de promouvoir l'intégration de la femme dans la vie économique.

Empruntant aux techniques juridiques modernes le système juridique et institutionnel exclue toute discrimination, consacre le droit au travail, l'égalité des sexes, l'égalité à l'éducation, à l'emploi, à la formation et à la protection sociale.

Néanmoins si l'arsenal juridique que nous allons présenter est favorable aux femmes, il y a tout de même un décalage entre le droit et la pratique. La prise de conscience des pratiques discriminatoires illustre ce décalage et met en valeur l'ambivalence des comportements et la dichotomie de statut dans laquelle la femme est confinée.

Introduction :

Les textes juridiques concernant les relations de travail ont toujours été favorables aux femmes en Algérie. Depuis l'indépendance les pouvoirs politiques ont toujours affirmé leur volonté de promouvoir l'intégration de la femme dans la vie économique.

Empruntant aux techniques juridiques modernes le système juridique et institutionnel exclue toute discrimination, consacre le droit au travail, l'égalité des sexes, l'égalité à l'éducation, à l'emploi, à la formation et à la protection sociale.

Néanmoins si l'arsenal juridique que nous allons présenter est favorable aux femmes, il y a tout de même un décalage entre le droit et la pratique. La prise de conscience des pratiques discriminatoires illustre ce décalage et met en valeur l'ambivalence des comportements et la dichotomie de statut dans laquelle la femme est confinée.

Les opportunités sont celles qui sont posées par les conventions internationales et le droit interne, les contraintes quant à elles sont à la fois légales et sociales.

SECTION 1 : Les opportunités à la participation économiques des femmes

Au niveau international tout a été mis en place pour assurer l'intégration économique des femmes, les conventions internationales et régionales ont dégagées les outils et les mécanismes appropriés pour assurer le développement des femmes sur la base de l'égalité et de la non-discrimination. L'organisation internationale du travail quant à elle a élaboré une batterie de textes source de notre droit du travail.

Sous-section 1 : Les Conventions Internationales

Deux Pactes de 1966 : L'Algérie opérant un tournant libéral en 1989, a ratifié les deux pactes internationaux relatifs aux droits civils et politiques, aux droits économiques, sociaux et culturels¹. Il en a été de même pour le protocole facultatif² relatif au pacte international sur les droits civils et politiques qui ouvre droit à la réception et à l'examen des plaintes et des

^{1/} Conventions et protocoles :

¹ Ratifiés par l'Algérie et publié au Jo N°20 du 17 05 1989 avec déclarations interprétatives sur les articles 1, 22, 23.

² Protocole relatif aux droits civils et politiques adopté le 23 03 1976 ratifié par l'Algérie le 16 05 1989 JO n°20 du 17 M11 1989 art 2 « En cas de violation d'un droit le comité est saisi par voie de communication, pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, décret présidentiel n° 89-67 du 16 Mai 1989 publié au JORA n° 11-1997.

communications émanant des particuliers, victimes de violations de droits énoncés par les pactes.

La CEDAW : En 1996, le 22 Janvier l'Algérie ratifie avec réserves la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW).¹ La Convention définit la discrimination de la manière suivante(art.1): «l'expression discriminatoire à l'égard des femmes vise toute distinction, exclusion ou restriction fondée sur le sexe qui a pour effet ou pour but de compromettre ou de détruire la reconnaissance, la jouissance ou l'exercice par les femmes, quel que soit leur état matrimonial, sur la base de l'égalité et de l'homme et de la femme, des droits de l'homme et des libertés fondamentales dans les domaines: politique, économique, social, culturel et civil ou dans tout autre domaine.

La Convention exige que les Etats prennent « toutes les mesures appropriées, y compris législatives pour assurer le développement et le progrès des femmes sur la base de l'égalité avec les hommes »

En 2016, l'Algérie ratifie le protocole de Maputo² qui est le corolaire de la Cedaw, garantissant les droits socio-économiques des femmes Africaines.

¹ Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes ratifiée et publiée au JO N° 6 du 24 01 1996 avec réserves sur les articles 2, 15 16 et 29. La réserve sur l'article 9 a été levée.

² Protocole de Maputo décret.

1/ Les conventions de L'OIT

L'Algérie n'a pas manqué également de ratifier les Conventions de l'OIT dont les dispositions pour la plupart ont été reprises dans la législation du travail et de la protection sociale.

C'est ainsi que la :

- Convention sur la protection de la maternité (1919) a été ratifiée en 1962,
- Convention sur le repos hebdomadaire industrie 1921 en 1962,
- Convention sur la réparation des accidents de travail (1915), en 1962
- Convention sur l'égalité de traitement,
- Convention sur l'assurance maladie (1925-1927), 1962
- Convention sur le travail forcé (1930),
- Convention sur les maladies professionnelles, 1962
- Convention sur le chômage, 1962
- Convention sur la liberté syndicale et la protection du droit syndical (1948),
- Convention sur le travail de nuit des femmes (1948) et son protocole de 1990,
- Convention sur l'égalité des rémunérations (1951),
- Convention sur l'abolition du travail forcé (1957) ratifiée en 1969,
- Convention concernant la discrimination Emploi et formation (1958) ratifiée 1969.

1/2 Incorporation des dispositions conventionnelles dans le droit interne

La ratification engage notre pays à incorporer les dispositions internationales dans notre législation. Cette incorporation est facilitée par le principe de la hiérarchie des normes consacré par la Constitution Algérienne et rappelé par un arrêt Constitutionnel en 1989.¹

L'article 154 de la constitution Algérienne dispose que « les traités ratifiés par le Président de la République sont supérieurs à la loi. »²

Cette supériorité des traités sur le droit national a toujours été un principe admis par la Constitution Algérienne. L'arrêt du Conseil Constitutionnel du 20 Août 1989 dispose «après ratification et dès sa publication toute Convention s'intègre dans le droit national et en application de l'article 123 la Convention acquiert une activité supérieure à celle des lois, autorisant tout citoyen algérien à s'en prévaloir devant les juridictions, que tel est le cas des pactes des Nations Unies de 1996 et auxquels l'Algérie a adhéré par décret présidentiel n° 8967 du 16 mai 1989, ainsi que la charte Africaine des droits de l'homme du 03-02-1987. Ces instruments juridiques interdisent solennellement les discriminations de tout ordre ».

1/3 Réception de ces instruments dans le droit interne

La publication d'un traité au Journal Officiel est une étape capitale dans le processus d'intégration de la règle Conventionnelle dans le droit interne. La reproduction du contenu de

¹ Ce principe a été rappelé par un arrêt du conseil constitutionnel en date du 20 août 1989, «Après ratification et dès sa publication toute convention s'intègre dans le droit national et en application de l'article 132, la convention acquiert une activité supérieure aux lois, autorisant tout citoyen à s'en prévaloir ».

²/ Constitutions :

² Constitution de 2020.

la Convention par l'édiction d'un acte juridique de publication est un passage obligé, c'est ce que prévoit l'article 4 du code civil qui établit un lien entre l'exécution et la publication de la loi lorsqu'il subordonne celle-là à celle-ci en disposant que les lois promulguées sont exécutoires sur le territoire de la république Algérienne à partir de leur publication au Journal Officiel.

La Constitution algérienne garantit dans son article 55 à tous les citoyens le droit au travail, le droit à la protection, à la sécurité et à l'hygiène dans le travail, ainsi que le droit au repos ; L'article 51 garantit quant à lui l'égal accès aux fonctions et aux emplois à tous les citoyens¹.

Sous-section 2 : Égalité des chances et Prohibition de la Discrimination

Toute disposition prévue au titre d'une Convention ou d'un accord collectif, ou d'un contrat de travail de nature à assoir une discrimination quelconque entre travailleurs en matière d'emploi, fondée sur le sexe, la situation sociale ou matrimoniale est nulle et de nulle-effet.²

Ce qui n'a pas empêché le législateur d'introduire dans la Constitution et de garantir, l'égal accès aux fonctions et emplois au sein de l'Etat à tous les citoyens.

1/ Protection contre les discriminations sexistes.

Les signataires d'une Convention collective ou d'un accord collectif de travail comportant des dispositions discriminatoires à l'égard des femmes salariées sont passibles d'une amende de 2.000 à 5.000 DA.

¹ Constitution de 2020.

² art. 17 loi 90-11 -21 avril 1990 Journal Officiel n°17- 1990).

En cas de récidive, la peine est de 2.000 à 10.000 DA et d'un emprisonnement de 3 jours, ou de l'une de ces deux peines seulement (art.142 de la loi n°90-11 du 21 avril Journal Officiel n°17-1990).

La Convention de l'OIT n°111 concernant la discrimination incite à instaurer l'égalité de chance et de traitement en matière d'emploi en interdisant toute distinction, exclusion ou préférence fondée notamment sur le sexe. (Convention n°111 Ratifiée par l'Algérie en 1969).

2/ Respect de l'intégrité physique et morale et de la dignité de la femme salariée.

Dans le cadre de la relation de travail la femme salariée au même titre que ses collègues de sexe masculin, a également le droit au respect de son intégrité physique et morale et de sa dignité (art.6 loi 90-11 du 21 avril 1990 Journal Officiel n° 17). La législation interne ne comporte pas de restrictions par rapport à cette Convention qui concerne « l'égalité des chances et de traitement de travailleurs des 2 sexes». L'alinéa 3 de l'article 6 de la loi garantie à la femme salariée dans sa relation de travail le droit a une protection contre toute discrimination autre que celle fondée sur son aptitude et son mérite, pour occuper un poste. Dans le cadre de sa relation de travail, la femme salariée a également le droit à la formation professionnelle et à la promotion dans le travail (art.6 al.4).

Ceci est conforté par l'incrimination de la discrimination commise par une personne physique et ou par une personne morale dans le code pénal¹ ;

¹ Ajouté par la loi n° 14-01 du 04 février 2014 (JO n° 07, p.5). Art 295 et suivants.

3/ Discrimination / le fait d'une personne

- Constitue une discrimination, dispose l'Art. 295 bis 1. (Nouveau) « toute distinction, exclusion, restriction ou préférence fondée sur le sexe, la race, la couleur, l'ascendance ou l'origine nationale ou ethnique, ou le handicap, qui a pour but ou pour effet d'entraver ou de compromettre la reconnaissance, la jouissance ou l'exercice, dans des conditions d'égalité, des droits de l'Homme et des libertés fondamentales dans les domaines politique, économique, social et culturel ou dans tout autre domaine de la vie publique.

La discrimination est punie d'un emprisonnement de six (6) mois à trois (3) ans et d'une amende de 50.000 DA à 150.000 DA.

4/ Discrimination/ le fait d'une personne morale

La personne morale¹ qui commet un acte de discrimination prévue à l'article 295 bis 1 ci-dessus, est punie d'une amende de 150.000 DA à 750.000 DA.

Par contre ne sont pas condamnés les discriminations fondées²:

- 1) Sur l'état de santé consistant en des opérations ayant pour objet la prévention et la couverture des risques de décès, des risques portant atteinte à l'intégrité physique de la personne ou des risques d'incapacité de travail ou d'invalidité ;

¹ Art. 295 bis 2. (Nouveau Code pénal 2014).

² Art. 295 bis 3. (Nouveau) - Les dispositions des articles 295 bis 1 et 295 bis 2 du code pénal modifié en 2014.

2) 2) sur l'état de santé et/ou le handicap, lorsqu'elles consistent en un refus d'embauche fondé sur l'inaptitude médicalement constatée soit dans le cadre de la législation du travail, soit dans le cadre des statuts de la fonction publique ;

3) 3) sur le sexe, en matière d'embauche, lorsque l'appartenance à l'un ou l'autre sexe constitue, conformément à la législation du travail ou aux statuts de la fonction publique, la condition fondamentale de l'exercice d'un emploi ou d'une activité professionnelle.

Exercice du droit syndical

Le droit de grève est reconnu. Il s'exerce dans le cadre de la loi. (Art. 57 de la Constitution). Les dispositions de l'article 22 de la loi 90 14 du 02 juin 1990 modifiée et complétée, relatives aux modalités d'exercice du droit syndical, Journal Officiel n° 23-1,90) interdit aux organisations syndicales d'introduire dans leurs statuts ou de pratiquer toutes discriminations entre leurs membres de porter atteinte à leurs libertés fondamentales.

4) La discrimination « comprend notamment, toute discrimination, exclusion ou préférence fondée sur le sexe conformément à l'article 17 de la loi n° 80-11 du 21 avril 1990.

Sous-section 3 : Protection de l'emploi : suspension de la relation de travail.

Les femmes salariées bénéficient du congé de maternité durant les périodes pré et postnatales¹.

¹ art.55 al.1 de la loi 90-11 du 21 avril 1990 Journal Officiel n°17 - 1990).

La durée du congé de maternité indemnisée par l'organisme de sécurité sociale est de 14 semaines¹.

La Convention n°103 (1952) sur la protection de la maternité ratifiée par l'Algérie prévoit en son article 3 que la femme salariée a droit sur production de certificat médical à un congé de maternité.

L'assurée a droit selon la législation Algérienne, à compter du premier jour d'arrêt de travail pour maternité justifiée par un certificat établi par un médecin ou une sage-femme et pendant, une durée de quatorze semaines consécutives à des indemnités journalières calculées sur la base de 100% du salaire tel qu'il a été défini pour les indemnités journalières de l'assurance maladie.

Le congé de maternité doit être pris 6 semaines au plutôt et une semaine au plus tard avant la date présumée de l'accouchement (circulaire générale d'application des lois de sécurité sociale n°1 du 10 novembre 1991).

L'arrêt de travail intervenant antérieurement aux 6 semaines précédant la date présumée de l'accouchement est pris en charge dans les conditions prévues au titre de l'assurance maladie.

1/ Protection du travail de la femme salariée enceinte

L'interruption du travail intervenant à la date de l'accouchement n'entraîne pas la réduction de la durée du congé de la maternité.

¹ art.29 de la loi n°83-11 du 02-07-1983 modifié par l'article 12 de l'Ordonnance n°96-17 du 06-07-1996.

La suspension de la relation de travail intervient de droit au bénéfice de la femme salariée contrainte d'interrompre son travail pour cause de maternité art. 64 al. 2 de la loi 90-11 du 21 avril 1990 Journal Officiel n°17-1990.

A l'issue de cette période de suspension de la relation de travail, la femme salariée est réintégrée de droit à son poste de travail ou à un poste de rémunération équivalente, art.65 de la loi n°90-11 du 21 avril 1990 Journal Officiel n°17 - 1990.

Le décret n°84-27 du 11-02-1984 prévoit que pour avoir droit aux prestations en espèce de l'assurance maternité, l'assuré ne doit pas avoir cessé son travail pour des motifs autres que ceux indemnisés par la sécurité sociale pendant la période comprise entre la date de la première constatation médicale de la grossesse et de la date de l'accouchement (art.32).
Protection de l'emploi, absence et facilités durant les périodes pré et post natales.

Durant les périodes pré et post natales, les femmes salariées peuvent bénéficier également de facilités dans les conditions fixées par le règlement intérieur élaboré par l'employeur, art.55 al.2 de la loi 90-11 du 21 avril 1990 Journal Officiel n°17-1990;

La Convention de l'Organisation Internationale du Travail (OIT) sur la protection de la maternité énonce en son article 3 que si « une femme salariée allaite son enfant, elle ouvre droit à deux repos d'une demi-heure ». (cvt. n°3-1919 ratifiée par l'Algérie en 1962. Ces repos sont généralement respectés par l'employeur. L'Algérie n'a pas ratifié la Convention 103 traitant du même sujet.

2/ Durée légale du travail.

Les dispositions de la législation relatives à la durée légale du travail et aux heures spécifiques ne prévoient pas de règles spécifiques aux femmes salariées. Le temps de travail est le même pour les hommes et les femmes.

3/ Le travail à domicile.

Le décret exécutif n° 97474 du 8 décembre 1997 n° 82 - 1997 définit en son article 2 le travail à domicile.

Ce sont des activités de production de biens, de service ou de transformation moyennant rémunération, pour le compte d'un ou plusieurs employeurs. La femme qui exerce ces activités doit être considérée comme une travailleuse salariée à domicile. Elle exécute ses activités seule ou avec l'aide des membres de sa famille à l'exclusion de toute main d'œuvre salariée. La femme doit se procurer elle-même les matières premières et les instruments de travail ou se les fait remettre par l'employeur, à l'exclusion de tout intermédiaire (art.2).

Les femmes travaillant à domicile sont considérées comme des travailleuses assimilées à des salariés pour le bénéfice de l'ensemble des prestations de sécurité sociale art.1 du décret n°85-33 du 09-02-1985 Journal Officiel n°9 - 1985.

L'employeur qui n'a pas procédé à l'affiliation à la sécurité sociale dans des délais prescrits, des travailleurs qu'il emploie est passible d'une amende de 10.000 DA à 20.000 DA par travailleur non affilié et d'un emprisonnement de 2 à 6 mois (art.41 de la loi de 1993 modifié par l'article 69 de la loi n° 98-12 du 31-12-1998 Journal Officiel 98-1998).

Personnel de maison :

Le droit de la sécurité sociale les considère comme des travailleurs assimilés à des salariés, notamment les gens de maison, concierges, chauffeurs, femmes de ménage, lingères et infirmières, ainsi que les personnes assurant habituellement ou occasionnellement, à leur domicile ou à celui de l'employeur et moyennant rémunération, la garde et l'entretien des enfants qui leur sont confiés par les parents art. 1 du décret n° 85-33 du 09-02-1985 Journal Officiel n°9 - 1985.

L'employeur qui n'a pas procédé à leur affiliation à la sécurité sociale est passible d'une amende de 10.000 DA et 20.000 DA par travailleur non affilié et d'un emprisonnement de 2 à 6 mois.

4/ Les travaux interdits aux femmes

La législation actuelle du travail n'énumère aucun travail pour lequel la femme ne peut y accéder. Par contre dans la législation antérieure art.16 loi du 27-02-1982, il était interdit l'emploi des femmes a des travaux dangereux, insalubres ou nuisibles à leur santé. Seuls les travaux sous rayonnements ionisants sont interdits aux femmes enceintes ou en période d'allaitement, art.44 et 50 du décret 86-132 du 27 mai 1986 Journal Officiel 86.

La femme enceinte est tenue d'informer le médecin du travail de son état. Concernant les travaux confiés aux femmes, l'employeur doit s'assurer, qu'ils n'exigent pas un effort excédant leur force (art.11 de la loi n°88-O7 du 26-01-1988 Journal Officiel n°4-1988).

Pour le personnel féminin la charge maximale sur de courtes durée est fixée à 25 Kg (art.11 loi n°88-07 du 26-01-1988 Journal Officiel n°4-1998). Les contrevenants sont punis à des amendes et peines de prison.

Les employeurs doivent mettre à la disposition des travailleuses des moyens de levage, de manutention et de transport pour les charges supérieures à 25 Kg (art.26 décret exécutif n°91-05 du 19/01/1991 Journal Officiel n°4-1991).

Après avoir passé en revue les textes internationaux, régionaux et nationaux favorables à l'exercice des droits socio-économiques nous allons découvrir que dans ces textes il y a des dispositions qui vont être des contraintes à la participation économique des femmes. L'un des textes est le code de la famille qui, malgré la modification intervenue en 2005, va être une entrave à la liberté et l'émancipation des femmes. Le législateur a dû intervenir pour permettre aux femmes de protéger leur droit au travail dans le contrat de mariage.

SECTION2 :Les contraintes à la participation économique des femmes

Après avoir passé en revue les textes internationaux, régionaux et nationaux favorables à l'exercice des droits socio-économiques nous allons découvrir que dans ces textes il y a des dispositions qui vont être des contraintes à la participation économique des femmes. L'un des textes est le code de la famille qui, malgré la modification intervenue en 2005, va être une entrave à la liberté et l'émancipation des femmes. Le législateur a dû intervenir pour permettre aux femmes de protéger leur droit au travail dans le contrat de mariage

Sous-section 1: Interdiction du Travail de Nuit

De plus en plus il s'élève dans les milieux féminins des reproches à l'interdiction du travail de nuit des femmes considérée comme une discrimination. Cette interdiction peut être considérée comme une contrainte à l'accès à certains emplois.

Néanmoins la Constitution en ses articles 28 et 29 interdit le travail de nuit pour les travailleurs de l'un et de l'autre sexe âgé de moins de 19 ans révolus, comme il est interdit à l'employeur de recourir au personnel féminin pour des travaux de nuit.

« Est considéré comme travail de nuit, tout travail exécuté entre 21 heures et 5 heures » (art.27 de la loi 90-11 du 21 avril 1990), l'art.28 de la même loi dispose que : « les femmes âgées de moins de 19 ans ne peuvent en aucun cas occuper un travail de nuit. Il est interdit à l'employeur de recourir à des femmes quel que soit leur âge, pour effectuer des travaux de nuit.

Toutefois pour les femmes âgées de 19 ans révolus et plus, des dérogations spéciales peuvent être accordées par l'inspecteur du travail territorialement compétent lorsque la nature de l'activité et les spécificités du poste de travail justifient ces dérogations.

La législation nationale ne précise pas les circonstances dans lesquelles ces dérogations peuvent être permises et les conditions auxquelles elles doivent être soumises. Une amende de 500 à 1.000 DA est prononcée toutes les fois que l'infraction est constatée. art. 143 loi 90-11.

Sous-section 2 : Harcèlement sexuel

La législation du travail n'a pas encore introduit ce motif comme faute grave de l'employeur, seul le code pénal modifié a consacré la sanction du harcèlement sexuel art.341 bis « est réputée avoir commis l'infraction de harcèlement sexuel et sera punie d'un emprisonnement de 2 mois à 1 an et d'une amende de 50.000 DA à 100.000 DA, toute personne qui abuse de l'autorité que lui confère sa fonction ou sa profession, en donnant à autrui des ordres, en proférant des menaces, imposant des contraintes ou en exerçant des pressions, dans le but d'obtenir des faveurs de nature sexuelle.

En cas de récidive, « la peine est portée au double ». Journal Officiel n° 71-27 du 10 novembre 2004 loi n° 04-15 du 10 novembre 2004 modifiant et complétant l'Ordonnance n°66256 du 08 juin 1996 portant code pénal.

En 2015 le législateur en modifiant le code pénal a étendu le harcèlement sexuel au travailleur qui l'exercerait sur ses collègues.

Il est vrai que criminaliser le harcèlement sexuel protège les travailleuses mais il leur est difficile d'apporter la preuve de cet acte aussi elles sont dans l'incapacité de poursuivre les auteurs. Certaines sombrent dans la dépression, d'autres demandent des mutations ou démissionnent.

Sous-section 3 : Prestation de retraite

L'âge légal ouvrant droit à pension de retraite est fixé à 60 ans.

"Toutefois la femme travailleuse peut demander le bénéfice d'une pension de retraite dès l'âge de 55 ans art.6 de la loi n°8312 du 12-07-1983 modifié par l'Ordonnance n°96-18 du 06-

07-1996 Journal Officiel n°42-1996. En outre la femme a droit à une réduction d'âge par an par enfant élevé pendant au moins 9 ans dans la limite de 3 années art.8 de la loi n°83-12 du 02 juillet 1983 Journal Officiel n° 28-1989.

La circulaire générale d'application des lois de la sécurité sociale n°1 du.10-novembre 1991 précise que « toutefois les dispositions particulières relatives à l'âge prévu en faveur de la femme travailleuse doivent être considérée non pas comme une obligation mais une faculté offerte aux intéressées pour partir à la retraite avant l'âge de 60 ans. En séquence elles ne peuvent être mises à la retraite unilatéralement avant cet âge même lorsqu'elles remplissent les conditions de la durée de travail".

(Avoir travailler pendant 15 ans au moins dont 7 et 6 mois de travail effectif).

Cumul de retraite :

La femme salariée peut cumuler sa propre pension de retraite avec la pension de réversion de son conjoint (art.44 de la loi n°80-12 du 02/07/1983 Journal Officiel 28-3).

En cas de remariage la pension de réversion est supprimée (art.16 de l'Ordonnance 96-18 du 06/07/1998 Journal Officiel 1842) et le montant de cette pension est transféré et partagé entre les enfants bénéficiaires de la pension de réversion.

Retraite des régimes spéciaux La femme salariée âgée de 45 ans au moins, et qui réunit 15 années de travail effectif ayant donné lieu au versement des cotisations de sécurité sociale, peut demander le bénéfice d'une pension de retraite proportionnelle art.6 bis paragraphe 2 de la loi n° 83-12 du 02-07-1983 ajouté par l'art.2 de l'Ordonnance n°97-13 du 31 mai 1997 Journal Officiel n°38-1997. La mise en retraite proportionnelle est prononcée à la demande

exclusive de la femme salariée. La mise à la retraite proportionnelle décidée unilatéralement par l'employeur est nulle et de nul effet.

Sous-section3 : Le code de la famille

1/ le droit à exercer son travail

Aucune disposition légale ne soumet la femme à autorisation du mari pour exercer une profession ou activité commerciale. Mais assez curieusement l'Algérie n'adhère pas à la Convention 156 sur les travailleurs ayant des responsabilités familiales.

Les réformes du code de la famille intervenues le 25 février 2005¹ permettent à la femme de protéger son droit au travail dans un contrat préalable au mariage ou en cours de mariage.

Car bien que le travail de la femme mariée ne soit pas subordonné à une autorisation du mari, il arrive qu'à cause de son occupation professionnelle l'époux s'adresse aux tribunaux pour rompre le lien conjugal. L'article 19² permet, depuis les amendements apportés au code de la famille, aux deux conjoints de stipuler dans le contrat de mariage ou dans un contrat authentique ultérieur toute clause qu'ils jugent utiles, notamment en ce qui concerne la polygamie et le travail de l'épouse.

La violation des clauses stipulées dans le contrat de mariage est un motif de demande de divorce accordé à l'épouse par l'article 53 du code de la famille.

Les nouvelles dispositions en établissant des relations égalitaires entre les époux dans le mariage ont fait disparaître la notion de chef de famille et le devoir d'obéissance. Les deux

¹ Loi n° 84-11 du 09 juin 1984 modifié par l'ordonnance 05-02 du 27 février 2005.

² Art 19 ordonnance n°-02 du 27 février 2005.

époux ont les mêmes obligations dans la gestion des affaires familiales et dans la sauvegarde des intérêts de la famille¹.

Le code de la famille a toujours reconnu à la femme le droit de gérer ses biens. Chacun des deux époux conserve son propre patrimoine., (Art. 37 code de la famille²)

2/ L'accès à la propriété

A l'âge de la majorité civile (19 ans)³ la femme peut passer des actes civils, commerciaux et autres.

Elle exerce pleinement ses droits. La femme dispose également de ses propres biens.

Le code de la famille pose le principe de la séparation des biens.

Seule l'acquisition des biens par héritage est soumise au droit musulman classique. La part revenant à la femme est inférieure à celle de l'homme. Une part pour deux :

- 1/8 pour la veuve quand elle a des enfants
- 1/6 quand elle n'en a pas.

Néanmoins les nouvelles dispositions ont introduit nouveau régime matrimonial « La communauté aux acquêts."

« Les époux peuvent mettre dans un contrat séparé du contrat de mariage tous les biens qu'ils auront acquis ensemble et s'entendre sur leur répartition en cas de séparation ou

¹ Article 36 du code de la famille ; l'article 39 a été abrogé.

² Suite : toutefois les deux époux peuvent convenir dans l'acte de mariage ou par acte authentique ultérieur, de la communauté des biens acquis durant le mariage et déterminer les proportions revenant à chacun d'entre eux.

³ Article 40 du code civil.

désaccord. Il faut bien entendu que les femmes et les hommes acceptent de le faire pour mieux se protéger.

CONCLUSION :

La Constitution protège les travailleurs et leur assure-la sécurité et l'hygiène dans le travail.

Cette protection affirmée par la Constitution dans la législation du travail.

Cette dernière interdit formellement les discriminations au travail, protège l'intégrité physique et morale de la femme ;

Interdit le travail de nuit sans pour autant reprendre les anciennes dispositions interdisant l'occupation des femmes à des travaux dangereux et nuisibles.

La législation du travail en Algérie, selon madame Ghania Graba, a la particularité d'avoir été forgé dans la logique de l'Etat Socialiste, aujourd'hui elle introduit une autre logique, libérale et marchande. *Pour certains ce choix induit des effets pervers en vidant de leurs contenus concrets les principes énoncés.

Les recommandations :

Introduire le harcèlement sexuel dans la loi sur le travail et le considérer comme faute lourde.

- **Permettre à la veuve qui se remarie de bénéficier de la pension de réversion.**
- **Revoir les dispositions discriminatoires du code de la famille.**
- **Travailler sur les mentalités.**

BIBLIOGRAPHIE

1/ Conventions et protocoles :

¹ Ratifiés par l'Algérie et publié au Jo N°20 du 17 05 1989 avec déclarations interprétatives sur les articles 1, 22, 23.

¹ Protocole relatif aux droits civils et politiques adopté le 23 03 1976 ratifié par l'Algérie le 16 05 1989 JO n°20 du 17 M11 1989 art 2 « En cas de violation d'un droit le comité est saisi par voie de communication, pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, décret présidentiel n° 89-67 du 16 Mai 1989 publié au JORA n° 11-1997.

¹ Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes ratifiée et publiée au JO N° 6 du 24 01 1996 avec réserves sur les articles 2, 15 16 et 29. La réserve sur l'article 9 a été levée.

¹ Protocole de Maputo décret.

¹ Ce principe a été rappelé par un arrêt du conseil constitutionnel en date du 20 août 1989, « Après ratification et dès sa publication toute convention s'intègre dans le droit national et en application de l'article 132, la convention acquiert une activité supérieure aux lois, autorisant tout citoyen à s'en prévaloir ».

2/ Constitutions :

¹ Constitution de 2020.

¹ Constitution de 2020.

3/ lois et codes :

¹ art. 17 loi 90-11 -21 avril 1990 Journal Officiel n°17- 1990).

¹ Ajouté par la loi n° 14-01 du 04 février 2014 (JO n° 07, p.5). Art 295 et suivants.

¹ Art. 295 bis 2. (Nouveau Code pénal 2014).

¹ Art. 295 bis 3. (Nouveau) - Les dispositions des articles 295 bis 1 et 295 bis 2 du code pénal modifié en 2014.

¹ art.55 al.1 de la loi 90-11 du 21 avril 1990 Journal Officiel n°17 - 1990).

¹ art.29 de la loi n°83-11 du 02-07-1983 modifié par l'article 12 de l'Ordonnance n°96-17 du 06-07-1996.

¹ Loi n° 84-11 du 09 juin 1984 modifié par l'ordonnance 05-02 du 27 février 2005.

¹ Art 19 ordonnance n°-02 du 27 février 2005.

¹ Article 36 du code de la famille ; l'article 39 a été abrogé.

¹ Suite : toutefois les deux époux peuvent convenir dans l'acte de mariage ou par acte authentique ultérieur, de la communauté des biens acquis durant le mariage et déterminer les proportions revenant à chacun d'entre eux.

¹ Article 40 du code civil.

